سوريتنا

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الرابعة / العدد ٤٠ / تشرين ثاني وكانون أول / ٢٠١٧

الاقتصاد السوري
الانهيار واستحالة العودة

الجنوب السوري
معاناة ما بعد «خفض التصعيد»

سوريا...مجتمعات العسكرة

عدسة: جيان حاج يوسف

الفهرس

ملف..... ص ٤

الجنوب السوري.. معاناة ما بعد «خفض التصعيد»

- سنوات الصراع تثقل كاهل الطفولة جنوبي سوريا
- خفض التصعيد يشجع النشاط المدني بمحافظة درعا ويثير مخاوف إسرائيل
- «أصدقاء سوريا» يوقفون الهيئة السورية للإعلام

رأي..... ص ١٢

- الوطنية.. جدلية الانتماء والتواصل
- النداء والظلم حين يتأسس

حوار..... ص ١٦

مجلة «صور» تحاور الأستاذ الجامعي الدكتور «مسلم عبد طالاس» دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي

إيقاع العدسة..... ص ٢٠

تحقيق..... ص ٢٢

- سوريا...مجتمعات العسكرة
- النظام السوري يتخلص من كبار ضباطه

اقتصادية..... ص ٢٦

الاقتصاد السوري.. الانهيار واستحالة العودة

تقرير..... ص ٣٠

فوضى السلاح تغيّب مدير تربية حلب

نافذة على الحقوق..... ص ٣٢

من يمكنه وضع الدستور، وكيف يمكن تطبيق ذلك في سوريا؟

منوعات..... ص ٣٦

مجلات الأطفال السورية بعد ٢٠١١

ثقافة..... ص ٣٨

هل نحن بحاجة لمنتحرين أيديولوجين؟

سينما..... ص ٤٠

موسم الكركدن.. صرخة مكتومة لاغتصاب وطن

الديك..... ص ٤٢

مادونا بيننا.. ليتها تكون

صور

تتأصل المدنية بالوعي

مجلة شهرية مستقلة تعنى بالشأن المدني وحرية التعبير وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email: info@suwar-magazine.org

Facebook: suwar-magazine

website: www.suwar-magazine.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

سوريا وحصيلة عام آخر من الدمار

عاش السوريون سنةً أخرى كسابقاتها تضج بالأحداث والأزمات والقسوة وشظف العيش، لم يجدوا فيها أي فسحة للأمل، فآلة الحرب مازالت تحصد المزيد من الأرواح، وتتسبب بالمزيد من الدمار والخراب والتهجير والنزوح، رغم كل الحديث الذي جرى حول المسارات التفاوضية ومناطق «خفض التصعيد».

أقسى المعارك هي تلك التي دارت في المناطق الشمالية، أي ديرالزور والرقة، ضد تنظيم الدولة الاسلامية «داعش»، حيث نالت المدينتان وريفهما قسطاً كبيراً من القصف، من قبل طائرات التحالف والطيران الروسي، ما أدى للعديد من المجازر بين المدنيين، فضلاً عن نزوح عشرات الآلاف، ممن باتوا بلا مأوى، يسكنون مخيمات تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الضرورية.

ناهيك عن بقية المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة في إدلب وحلب وريفيهما، وهي قد نالت نصيبها أيضاً من القصف المستمر من قبل النظام، الذي لم يتوان عن استخدام الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً، وارتكاب مجازر اعتبرت الأخطر، كما في الهجوم بغاز السارين الذي طال خان شيخون في إدلب، والذي اعتبر من قبل الأمم المتحدة جريمة حرب.

أما المسار التفاوضي السوري فلا يبدو أفضل حالاً، سواء من حيث وقائعه أو النتائج التي توصل إليها حتى الآن، فقد عقدت خمس جولات متتالية من المحادثات في جنيف، وثمان جولات في أستانا عاصمة كازخستان، دون الخروج باي مُنجَز سياسي تفاوضيّ، أو حتى ميداني، باستثناء تحديد مناطق خفض التوتر، التي لم يتم الالتزام بها.

حالة الصراع الذي لم يتوقف عمّقت من الوضع الانساني الكارثي الذي يعيشه السوريون في الداخل والخارج، حيث تبين خطّة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في سوريا عام ٢٠١٧، التي أعلنها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وجود ١٣,٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، منهم ٥,٧ ملايين بحاجة ماسّة. ومن المتوقع أن يتدهور الوضع أكثر في حال استمرار الصراع والأعمال القتالية، في ظل ظروف اقتصادية متدهورة.

كما يجب ألا ننسى المعتقلين والمغيبين قسرياً، أبطال المأساة السورية الذين لم يأت أحد على ذكرهم في كل جولات التفاوض، رغم أن قضيتهم من الملفات التي لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها، فلا سلم في سوريا ما دام آلاف السوريين مغيّبين عن بيوتهم وأحبائهم وراء القضبان.

الجنوب السوري.. معاناة ما بعد «خفض التصعيد»

سنوات الصراع تثقل كاهل الطفولة جنوبي سوريا

ليليا نحاس

خفض التصعيد يشجع النشاط المدني بمحافظة درعا ويثير مخاوف إسرائيل

كمال السروجي

«أصدقاء سوريا» يوقفون الهيئة السورية للإعلام

أحمد العلي

سنوات الصراع تثقل كاهل الطفولة جنوبي سوريا

ليليا نحاس

تسببت سنوات الصراع العنيف المستمرة في محافظتي درعا والقنيطرة بحرمان عشرات الآلاف من الأطفال من تعليمهم، وأدت إلى أذيات نفسية عميقة في أوساطهم. فالكثير منهم لم يعرف في سنوات عمره القليلة سوى الحرب، حتى أن بعضهم يخالونها الحالة الطبيعية للإنسان. كما ينتقل جيل آخر من الطفولة للشباب، ويوميات الحرب مرافقة له ومطبوعة بذاكرته.

ومع مرور الأيام خسر القطاع التعليمي أعداداً كبيرة من كوادره، بين قتيل ومهجر خارج سوريا في مخيمات اللجوء أو مختلف دول العالم، وتسبب القصف بخسارة ما يزيد عن ٤٠ بالمئة من البنية التحتية التعليمية.

«كل المخيمات تشبه بعضها»

تعاني المخيمات المنتشرة في محافظة درعا من شح في الموارد، إضافة لضعف التجهيزات، وتسرب الأطفال من التعليم نتيجة الفقر.

استطلعت مجلة «صور» واقع مخيم زيزون الذي تقطنه ١١٥ عائلة فلسطينية تقطعت بها السبل. والذي يتألف من منازل مهجورة وخيام نصبت جوارها، أو بيوت تم بناؤها على عجل بمواد بسيطة.

يفتقر المخيم للخدمات الأساسية، وتتفاقم أزمته مع هطول الأمطار، التي تحوله لمستنقعات من المياه والأوحال، إضافة لتساقط القذائف العشوائية عليه بين الحين والآخر. كما تغيب فيه المدارس، ومن يريد تعليم أولاده عليه قطع عدة كيلو مترات سيراً على الأقدام ذهاباً وإياباً للوصول لأقرب تجمع تعليمي، ما أدى لحرمان الكثير من الأطفال من متابعة التعليم.

ويعاني المخيم من ضعف التمويل المقدم من المنظمات الإغاثية في المحافظة، إضافة لغياب لوكالة الأونروا التابعة للأمم المتحدة، والمعنية مباشرة بالفلسطينيين المقيمين في سوريا،

يقول أبو عبد الله (رجل ستيني من سكان المخيم): «حاولنا كثيراً التواصل مع مكاتب الأونروا في دمشق وعمان، لتأمين الخدمات الطبية والتعليمية، ولم يستجيبوا أبداً وكأنهم غير معنيين بنا، الظروف من سيء لأسوء. كما ترون المخيم عبارة عن بحيرة من الطين والمياه، ولا توجد وسائل للتدفئة والحطب قليل، لم يعد هناك شيء نحرقه من أجل التدفئة، فكيف لنا أن نرسل أولادنا للمدرسة؟».

ويتابع أبو عبد الله: «كل المخيمات تشبه بعضها البعض، ولدت لاجئاً فلسطينياً، هجرتنا إسرائيل وذهبنا لسوريا، وبعد عشرات السنوات يأتي النظام السوري ليهدّم بيوتنا ويشتتنا من جديد، ولكن ما ذنب أطفالنا وأحفادنا حتى يعيشوا هذه الحياة السيئة. حتى إسرائيل لم تفعل بنا ذلك».

محاولات لسد الفراغ

الواقع السيء دفع منظمات المجتمع المدني لتكثيف جهودها للعمل على سد الفراغ وتأسيس مدارس ومراكز دعم نفسي، متحدية نقص التمويل والمخاطر الأمنية.

تعتبر منظمة «أورانيتس» (خط الحياة)، إحدى هذه المنظمات، التي تولي التعليم اهتماماً بالغاً، وتغطي أنشطتها محافظتي درعا والقنيطرة، عبر ٧ مراكز موزعة جغرافياً في المحافظتين، إضافة لمركز وحيد في غوطة دمشق.

يقع مقر المنظمة الرئيسي في العاصمة الأردنية عمان، كما يعمل معها مكتب هندسي متخصص، لترميم المدارس التي طالها الدمار. وقد بدأت المنظمة العمل في نهاية ٢٠١٣، بعدد محدود من المتطوعين، واليوم يزيد عدد كواردها عن ٣٠٠ شخص من مختلف التخصصات.

تعتمد المنظمة نوعين من البرامج: الأول موجه للجميع ومدته لا تتجاوز اليوم الواحد، كالاحتفاليات بمناسبة قدوم العام الدراسي، ويوم الطفل العالمي، وعيدي الأضحى والفطر.

يقول المدير الإعلامي للمنظمة محمد المسالمة لمجلة «صور»: «مع بداية العام الدراسي تبدأ برامج لتشجيع الأطفال وتحفيزهم للعودة للمدرسة، وجهت الدعوات لجميع الأطفال في القرى والبلدات، وقمنا بتوزيع الهدايا والأنشطة لحثهم على العلم، بأساليب محببة لهم».

النوع الثاني من البرامج أطول أمداً، تتراوح مدته بين ٣٠-٤٥ يوماً، لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي اللازم للأطفال، لمساعدتهم للتغلب على التجارب الصعبة التي يمرون بها.

ويستقبل البرنامج الأطفال من عمر ٤ سنوات حتى الرابعة عشرة، ويقسمون لفئات حسب الأعمار. تخرّج المنظمة في كل برنامج ١٥٠ طفلاً، يدخلون إليه بعد الخضوع لاختبارات تبين مدى حاجتهم ونوعيتها، وكل برنامج مقسم لثلاثة أجزاء: الأول يوفر أنشطة ترفيهية ورياضية، والثاني تناقش من خلاله المشكلات التي يواجها الأطفال وحلولها، والثالث تعليمي يتلقى الأطفال فيه دروس تقوية ومراجعة لمناهج المدارس.

يهدف البرنامج بالمجمل لتنمية المهارات الحياتية وآليات التكيف ودعم الصمود، وإكساب الأطفال طرق بناء العلاقات الاجتماعية الصحيحة والتعلم الذاتي.

وتقيم المنظمة أنشطتها في بيوت تم اختيارها بعناية لتكون بعيدة عن القصف، صممت لتكون صديقة للطفولة ومحفزة على الإبداع، من خلال طلاء جدرانها بألوان ورسومات محببة للصغار، واستخدام ألعاب وتجهيزات وفق معايير حديثة، حسبما ذكر القائمون على المنظمة للمجلة.

تؤمن المنظمة المطبوعات الدراسية عن طريق طباعتها في الداخل السوري، وتشترى القرطاسية من السوق المحلية وتوزع مجاناً، وبقية المواد تدخل عبر معبر الرمثا الحدودي مع الأردن، والذي يعتبر المعبر الإنساني الوحيد لجنوب سوريا بموجب قرارات الأمم المتحدة، وتتلقى المنظمة دعماً من منظمة «يونيسف» ممثلة في مكتبها في عمان، والتي تشكل غطاء ومصباً ومكتب تنسيق للتبرعات الدولية في خصوص ملف الطفولة. ولا يوجد أي تواصل مع مكتبها في دمشق، رغم وجود تنسيق نظري بين المكتبين.

يعمل كوادر المنظمة، في ظل ظروف أمنية صعبة، من ناحية استهداف النظام لهم بشتى أنواع الأسلحة، إذ تم استهداف أحد مراكز الجمعية المؤلف من ثلاثة طوابق بمنطقة طريق السد بمدينة درعا في بداية عام ٢٠١٧ ببرميل متفجر، ما أدى لدماره بشكل كامل ووقوع عدد من الضحايا.

إضافة لانتشار مضايقات عناصر تنظيم داعش المتمركزين في بعض المناطق الجغرافية، وعلى طرق السفر.

تنفرد المنظمة عن غيرها بالعمل في منطقة اللجاة، ذات الطبيعة الصخرية القاسية الواقعة بين درعا والسويداء، والتي يسكنها مجموعات من البدو الرحل في غالبيتهم.

مسؤول-أممي-برنامج-دعم-اللاجئين-السوريين-يحتاج-إلى-٦-ملايين-دولار-شهرياً

يقول المدير الإعلامي للمنظمة لمجلة «صور»: «نعاني من صعوبات متعددة في العمل باللجاة المؤلفة من ١٤ بلدة، أهمها أن المنطقة كانت تعاني من تغييب كامل للتنمية منذ أيام حكم حافظ الأسد، فلا خدمات أساسية فيها. فضلاً عن وجود عصابات السرقة والخطف، إضافة لصعوبة التعامل مع السكان، خصوصاً من حيث إقناعهم بضرورة إرسالهم للمدارس.»

تعتمد المنظمة في برامجها، على كوادر تعليمية تلقت تدريبها في الأردن، على أيدي مختصين من منظمات دولية كاليونيسف، والذين بدورهم أهلوا أنفسهم لينقلوا هذه الخبرات للمعلمين الآخرين داخل سوريا، وتتكفل المنظمة بتقديم الرواتب الشهرية لـ ١٨٠ مدرساً، ممن قطع النظام عنهم رواتبهم.

برامج موجهة

تتدخل بعض الجهات الممولة بنوعية البرامج التعليمية التي تقدمها المنظمات في محافظتي درعا والقنيطرة، أو تشترط إلى جانب البرامج التعليمية المطروحة، إقامة برامج تعليمة موجهة، كتكثيف حصص تحفيظ القرآن، وإلزام الطلاب بحضور الدروس الدينية بالمراكز الدعوية والشرعية، وخطب الجمعة في المساجد، إضافة لحوافز مادية للأطفال وعائلاتهم ممن يحفظون القرآن.

يقول محمد.ن (مدرس-٤٠ عاماً) لمجلة «صور»: «طبيعة مجتمعنا إسلامية، وتعليم أصول الدين أمر طبيعي، لكن فرضها بالإجبار أمر مرفوض، الدين هو حرية للإنسان، المشكلة أن الكثير من المنظمات تضطر للقبول بذلك خشية قطع التمويل، الأمر الذي يحرم الأطفال من كل أشكال التعليم، في هذه المواقف نكون أمام خيارين أحلاهما مر».

من جهة أخرى تحاول بعض المنظمات، تأهيل الأطفال، ممن لم تتجاوز أعمارهم السادسة عشر، تأهيلاً مهنياً، عن طريق إخضاعهم لبرامج مهنية كدورات الحلاقة الرجالية والخياطة وصيانة الهواتف المحمولة والأجهزة الكهربائية.

يقول أحد القائمين على هذه النوعية من المشاريع من «رابطة أهل حوران» لمجلة «صور»: «نهدف من هذا البرنامج تعليم مهنة للفئات العمرية التي غدت على أبواب الشباب، لمنعهم من الانزلاق نحو حمل السلاح، ليكونوا عوناً لأسرهم في المستقبل القريب ومواجهة الظروف القاسية التي تمر عليهم».

مشاكل نفسية واحتياجات خاصة

يعاني الأطفال من مشاكل نفسية متعددة، بسبب ظروف الحرب المستمرة، وحالة التنقل وعدم الاستقرار، كالمشاكل المرافقة لفقدان أحد أفراد الأسرة، واضطرابات ما بعد الصدمة وانعكاساتها، كضعف التركيز والسلوك العدواني والكوابيس المتكررة وحالات الخلع والخوف من فقدان أحد الوالدين والأخوة.

فضلا عن هذا غابت كل مؤسسات رعاية ذووي الاحتياجات الخاصة، ما دفع عدداً من الخبراء النفسيين والاجتماعيين لافتتاح مركز «ماسة» لرعاية الصم والبكم والأطفال المصابين باضطرابات في النطق في مدينة نوى بريف درعا، ليكون المركز الأول من نوعه في المنطقة الجنوبية، كثمرة لجهود تطوعية فردية، توحدت للعمل بدعم من «المنظمة السورية للتنمية الاجتماعية».

يضم المركز ٤٠ طفلاً بأعمار تتراوح بين ٣ -١٢ عاماً، ويقدم جميع الخدمات مجاناً، عن طريق مختصين ومرشدين نفسيين وأطباء اختصاصيين، بهدف علاج الأطفال بشكل تام أو التخفيف من معاناتهم، عن طريق أنشطة وبرامج تعليم خاصة بالصم والبكم، تساعدهم على التواصل مع محيطهم والمجتمع بشكل بسيط ومفهوم، وتمكنهم من الاعتماد على ذاتهم.

ويحاول المركز توسيع نشاطاته لتشمل المنطقة الشرقية من درعا والقنيطرة، إضافة لإعداد خطة سريعة لكي يستقبل المركز كل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة نوى، الذين يبلغ عددهم حوالي ٢٠٠ طفل حسب احصائيات محلية، من أجل مساعدتهم للخروج من معانهم ودمجهم في مجتمعاتهم.

خفض التصعيد يشجع النشاط المدني بمحافظة درعا ويثير مخاوف إسرائيل

كمال السروجي

أعلنت الحكومة الأردنية الشهر الفائت، عن اتفاق مع الحكومتين الأمريكية والروسية، لتأسيس مناطق لخفض التصعيد جنوبي سوري في محافظتي درعا والقنيطرة، وتثبيت وقف إطلاق النار. وقعها مندوبون عن الدول الثلاث في العاصمة عمان.

واعتبرت الحكومة الأردنية الاتفاقية خطوة هامة ضمن الجهود الرامية لوقف أعمال العنف في سوريا، وإيجاد البيئة الملائمة لتحقيق حل سياسي دائم في البلاد.

يأتي الاتفاق ضمن الترتيبات التي اتخذت في شهر تموز الفائت لدعم وقف إطلاق النار على خطوط التماس، والتي بدأت المفاوضات حوله خلال شهر أيلول.

ويعتبر الكثير من السكان المحليين أن الاتفاقية تأتي في إطار الضغط على فصائل المعارضة، وتكبيلها بقيود واتفاقيات تمنعها من تنفيذ أعمال عسكرية ضد النظام مستقبلاً، بما يضمن تثبيت سيطرته العسكرية على غالبية سوريا، وتوطيد أركان حكمه.

وكان نشطاء قد حذروا من أن النظام يخطط بعد انتهاء عملياته في دير الزور، للانتقال نحو إدلب لتحجيم دور جبهة النصرة بمساندة روسية وإيرانية، وباتفاق تركي روسي يضمن ذلك، ثم الانتقال لجنوبي سوريا، للبدء بمعارك جزئية تتوسع حتى يتم السيطرة على كامل محافظتي درعا والقنيطرة، وصولاً للحدود الأردنية والإسرائيلية.

استمرار المناوشات

حققت الاتفاقية تخفيضاً ملحوظاً لإطلاق النار، باستثناء بعض الجبهات المشتعلة كجبهة حي المنشية بدرعا البلد، وبيت جن التي لم يوقف النظام استهدافها ومحاولة السيطرة عليها، لما لها من أهمية استراتيجية بالنسبة له.

نتيجة للمناوشات أعلنت اللجنة الشرعية، المسؤولة عن الأمور الدينية في مدينة درعا، عن إلغاء صلاة الجمعة في كافة المساجد حفاظاً على سلامة المدنيين للأسبوع الثالث على التوالي، كون المنطقة تشهد مناوشات مستمرة واستهدافاً للمدنيين من قوات النظام.

على صعيد اخر مكّنت الاتفاقية فصائل المعارضة من تركيز أعمالها العسكرية ضد تنظيم داعش، الذي يتحصن في وادي اليرموك على الحدود السورية الإسرائيلية الأردنية، بعد سيطرتهم على منطقة اللجاة الوعرة بين محافظتي درعا والسويداء بشكل كامل.

وذكرت مصادر مطلعة لمجلة «صور» أن عدد عناصر تنظيم داعش يقارب ١٥٠٠ عنصر، حوالي ٤٠ بالمئة منهم من جنسيات عربية وأجنبية، وغالبيتهم يحتلون مراكز قيادية، والباقون من عناصر حركة «المثنى الإسلامية» و«لواء شهداء اليرموك»، الذين تحالفا مع بعضهما وشكلوا لواء خالد بن الوليد.

وقد تأسس لواء شهداء اليرموك في عام ٢٠١٢ من مئتي عنصر بقيادة محمد البريدي، الدي كان معتقلاً في سجون النظام لأسباب مجهولة، ليطلق سراحه مع بداية الثورة في عام ٢٠١١.

يمتلك التنظيم إمكانيات مالية كبيرة، إضافة لسيطرته على مقدرات المنطقة الزراعية والحيوانية، ويحاول اجتذاب السكان المحليين بتقديم المغريات المالية لهم.

تسربت عناصر أجنبية من شمال وشرقي سوريا عبر البادية في السنوات السابقة، بعد رحلة طويلة تدفع فيها مبالغ مالية كبيرة لتأمين وصولها للمنطقة.

عودة الحراك المدني

أدت اتفاقية خفض التصعيد لتخفيف حدة الغارات الجوية التي

تستهدف للمدنيين، الأمر الدي أتاح عودة حياة المدنيين لحالة شبه طبيعية، وعودة النشاط للشوارع: فقد خرج أهالي مدينة انخل شمال غربي درعا، بعدة مظاهرات طالبت بفك الحصار عن المدنيين في مدن وبلدت غوطة دمشق الشرقية، ونفذ أهالي بلدة نمر عدة وقفات تضامنية للتأكيد على أهداف الثورة السورية وللتنديد بمؤتمر «الرياض ٢»، ومشاركة منصة موسكو المقربة من النظام في المؤتمر.

وتستمر التجمعات المدنية بنشاطاتها مستغلة حالة الهدوء، إذ أعلن عن تأسيس نقابة المهندسين الزراعيين في مدينة طفس، والتي تشكل عامل قوة إضافية للمؤسسات المدنية في المحافظة الغنية زراعياً.

كما أقيم «مؤتمر حوران الثوري»، وتم إجراء انتخابات تشكل من خلالها مجلس جديد، متزامنة مع عدة نداءات بضرورة انتخاب مجلس عسكري وتوحيد الكلمة العسكرية أسوة بالتجمعات والتحالفات المدنية التي يتم انتخابها.

ونظم نشطاء في القنيطرة عدداً من المظاهرات والوقفات الاحتجاجية، للتنديد بمخرجات مؤتمر الرياض٢، مطالبين بإسقاط النظام ومؤسساته الأمنية، مؤكدين ألا حوار مع النظام في ظل الحصار والقصف والتجويع.

مخاوف إسرائيلية

أبدت إسرائيل معارضة مستمر لاتفاق خفض التصعيد، بسبب تهديده لأمن إسرائيل، وتناقضه مع سياستها الأمنية تجاه الصراع السوري، لأنه لا يقدم ضمانات لجعل القسم السوري من الجولان منطقة عازلة تحت النفوذ الإسرائيلي، لضمان إبعاد القوات الإيرانية عن حدود إسرائيل. إضافة لتخوفات إسرائيلية من تمدد وبقاء القوات الروسية. فضلاً عن كون الاتفاق يحد من تحركات إسرائيل الجوية، التي استباحت السماء السورية، مستهدفة مواقع للنظام السوري وحزب الله، رغم تنسيقها مع القيادات الروسية.

التخوفات تأتي في ضوء انتشار عناصر من الشرطة العسكرية الروسية في مناطق سيطرة النظام بدرعا، والزيارات المتكررة التي يقوم بها ضباط روس لمدينة السويداء، ومحاولتهم التقرب من المجتمع المحلي عن طريق تقديم مواد إغاثية. فضلاً عن معلومات عن نية روسيا تحويل مطار الثعلة في محافظة السويداء، الذي يبعد قرابة ٥٥ كم عن الحدود السورية الإسرائيلية، لقاعدة جوية روسية، ونشر منظومات صاروخية متطورة فيه (إس ٣٠٠ وإس ٤٠٠)، إضافة لنشر قوات عسكرية روسية في محيط المنطقة لحمايته.

عبد الغفار البديوي- مراسل الهيئة السورية للإعلام الذي قضى أثناء تأديه واجبه الصحفي

«أصدقاء سوريا» يوقفون الهيئة السورية للإعلام

أحمد العلي

أعلنت «الهيئة السورية للإعلام»، العاملة في جنوب سوريا، عن إغلاق منصتها الإعلامية المؤلفة من إذاعة أون لاين وموقع انترنيت وصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كامل.

وذكرت الهيئة في بيان اطلعت عليه مجلة «صور» أنه: «بعد أربع سنوات من العطاء الإعلامي والجهد الصحافي الذي انصب في خدمة ثورة الشعب السوري وقضاياه العادلة ومحاربة التطرف، قدمت فيها الهيئة أربعة عشر شهيداً في سبيل نقل الحقيقة وإيصال الصورة الكاملة، تعلن الهيئة عن إيقاف نشاطها.»

وشكرت الهيئة جميع متابعيها، الذين «أولوها الثقة والمصداقية، وكانوا سبب نجاحها وتقدمها» كما شكرت من وصفتهم جيش الأبطال والمراسلين والإداريين والعاملين والمتعاونين، الذين عملوا لصالحها في الداخل السوري، و«نقلوا للعالم عبر كاميراتهم وأصواتهم الحدث كما حصل، دافعين في سبيل ذلك دماءهم». حسب ما جاء في البيان.

الأسباب الخفية

لم تذكر الهيئة في بيانها السبب الحقيقي وراء القرار المفاجئ، في حين أكد رئيسها إبراهيم فواز الجباوي في تصريح صحفي لـ«صور» أن قرار الإيقاف كان بسبب وقف تمويل الجهة الداعمة، وهي مجموعة أصدقاء الشعب السوري.

وتعتبر الهيئة الذراع الإعلامية للجبهة الجنوبية للجيش السوري الحر، المؤلف من عدة فصائل معتدلة، تتلقى دعمها مباشرة من الحكومة الأردنية وغرفة تنسيق الدعم «الموك»، التي كانت تتخذ من الأردن مركزاً لها، مدعومةً من مجموعة أصدقاء سوريا. ولكن «الأصدقاء» أعلنوا في تموز الماضي عن حل الغرفة وتوقيف الدعم العسكري، ما نتج عنه إعادة هيكلة الفصائل المعارضة في الجنوب السوري.

يأتي القرار في ضوء الترتيبات العسكرية والسياسية الجديدة التي تجري جنوبي سوريا، القاضية بالتوصل لتجميد الصراع بين النظام السوري وفصائل المعارضة، والمتزامنة مع تزايد الدور الروسي في الجنوب، ومحاولات إيرانية للتغلغل في المنطقة، بعد أن كانت تخضع لقيود سياسية وعسكرية من الحكومة الأردنية والأمريكية. هذه التطورات، نتجت عن تفاهمات روسية أردنية بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مباشر.

وخلّفت التطورات الجديدة حالة قلق من إغلاق مؤسسات مدنية أخرى، تقدم الخدمات للمدنيين، كما أكد عدد من النشطاء للمجلة، الذين أجمع الكثير منهم أن مسلسل إيقاف مؤسسات الثورة المدنية قد بدأ بأهم الأذرع الإعلامية، الناقلة لحقيقة ما يجري جنوبي سوريا،

وأن القطار لن يتوقف حتى يطال الجميع.

البحث عن حلول

يحاول القائمون على الهيئة البحث عن مصادر تمويل جديدة، لاستمرار عملهم في نقل واقع المنطقة الجنوبية، لكن تعقيدات الوضع الجديد، وطول أمد الأزمة السورية، ونقص التمويل الدولي، يقف حاجزاً أمام ذلك حتى الآن.

يقول مدير الهيئة لـ«صور»: «تم تسليم التجهيزات اللوجستية للجهة الداعمة، وهي محفوظة في مستودعاتها، وفي حال التمكن من إيجاد جهة ممولة أخرى، سوف يقدمونها لنا مجاناً ويعيدوها، ومن ناحية الملكية الفكرية فهي تعود للشعب السوري، ولدينا نسخة كاملة مؤرشفة ومتاحة للجميع، أما النسخة الأصلية من حق الجهة الداعمة».

ويتابع جباوي: «للأسف مشكلة الإعلام الثوري الرئيسية، أنه اعتمد على التمويل الخارجي، وأصبح مرهوناً له، كنا نتمنى وما نزال، أن تكون مؤسسات الثورة السورية السياسية هي الجهة الممولة، وبالتالي يكون تمويلنا وطنياً حتى لا تبقى جهودنا ومشاريعنا مرهونة بيد غيرنا، ففي عام ٢٠١٤ دعينا لورشة عمل نظمها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، لتنسيق وتوحيد الخطاب الإعلامي الثوري، لكنهم للأسف لم يكملوا المشروع، بسبب اهتماماتهم الجانبية البعيدة عن مستقبل وهموم السوريين.»

صحفيون ونشطاء في مهب الريح

يعمل في الهيئة سبعون موظفاً بين صحفي وناشط إعلامي ومصور وإداري، خمسة وعشرون منهم في الأردن، والباقون موزعون في المنطقة الجنوبية على محافظات درعا والقنيطرة والسويداء وصولاً لجنوب العاصمة دمشق، وأدى القرار لتوقفهم عن العمل وانقطاع مصدر رزقهم الوحيد.

تقول الصحفية دينا بطحيش إحدى العاملات السابقات في الهيئة لـ«صور»: «أمر كارثي أن يقطع فجأة مصدر الرزق الوحيد لهذا العدد الكبير من العائلات، سواء داخل سوريا وسط الدمار والحرب، أو في دول الجوار، في ظل وضع غير مستقر، مع غياب وثائق إقامة رسمية تمكننا من العمل بمؤسسات غير سورية».

وتدور مخاوف كبيرة من إيقاف وسائل إعلام أخرى مستقبلاً. تقول بطحيش التي خبرت العمل مع عدة جهات إعلامية: «لسنا وسيلة الإعلام الوحيدة التي تم إغلاقها، وأتوقع أنه في الأشهر القليلة القادمة سوف يتم إغلاق وسائل إعلام أخرى، نحن بحاجة لداعم داخلي سوري، وأكررها: سوري، وعندما تتشكل هذه المؤسسات الوطنية ستكون قادرة على توجيه خطاب إعلامي حقيقي بعيد عن الأجندات».

وحمّلت بطحيش في حديثها مع المجلة جزءاً من المسؤولية للسوريين بقولها: «نتحمل جزءاً من المسؤولية، هناك حالة إبعاد وإقصاء ممنهجة للصحفيين الأكفاء ذوي الخبرة لصالح قليلي الكفاءة، لو كان هناك مؤسسة إعلامية وطنية معارضة، لما وصلنا للوضع الحالي، فالمحسوبيات هي الغالبة من خلال تجربتي في العمل مع عدة وسائل».

كما انتقد عدد من الناشطين والصحفيين من موظفي الهيئة، وسائل الإعلام السورية الأخرى، بسبب عدم وقوفها لجانبهم وتقديم عروض عمل لهم، بعد أن أصبحوا عاطلين عن العمل.

بالتوازي مع ذلك، تحاول رابطة الصحفيين السوريين، التي نالت مؤخراً اعترافاً دولياً، تقديم العون لهم، لكن حداثة المؤسسة وقلة مواردها المالية، لا تمكنها من تغطية هذه المشاكل.

يقول مدير قسم الراديو في الهيئة ثائر الطحلي لـ«صور»: «لم أتواصل حتى الآن مع الرابطة من أجل العمل، أنا متأكد أنهم لن يقصروا بذلك، فنحن نتعاون سوية من أجل تطوير عملها، لتصل لمرحلة تستطيع تقديم جميع الخدمات لأعضائها».

ويضيف: «تواصلت الرابطة معي بعد سماع خبر الإغلاق، واهتموا بالأمر، سابقاً قدموا العون لصحفيين تركوا عملهم، لكن المشكلة أكبر من قدرتهم، فرابطة الصحفيين مؤسسة ناشئة، نتعاون كلنا لتطويرها».

الوطنية.. جدلية الانتماء والتواصل

جاد الكريم الجباعي

«حري بنا، نحن السوريين والسوريات، أن نبحث، بقدر ما نستطيع من الموضوعية والشعور بالمسؤولية الوطنية، عما أوصل بلدنا، سوريا، إلى حال من التسلط والاستبداد والفساد وتهتك النسيج الوطني، ناهيكم عن الإفقار والتهميش والتمييز بين السوريات والسوريين على أساس العرق واللغة والدين والمذهب والجنس والاتجاه الفكري والانتماء السياسي.. وأن نكشف سر الأيديولوجيات ما فوق الوطنية والممارسات ما دون الوطنية، من دون أن نلقي بالمسؤولية كلها على جهة واحدة، داخلية أو خارجية، لأننا جميعاً في مركب واحد، إن غرق نغرق معاً وإن نجا ننجو معاً»(١).

كانت هذه دعوتنا، منذ تسعينات القرن الماضي، بل منذ اتضحت ملامح النظام التسلطي والاستبداد الكلي، التوتاليتاري أو شبه التوتاليتاري، إثر الأزمة الوطنية، التي عصفت بالبلاد بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢، إذ بدت لنا حينها أهمية تأسيس الوطنية السورية معرفياً، بالتضاد مع الأيديولوجيات القومية والإسلامية والاشتراكية، وبالتضاد مع مقولتي: «دولة البعث» و«سوريا الأسد».

وقد كان هذا، أي التفكير في تأسيس الوطنية السورية معرفياً، على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة والمواطنة المتساوية وحكم القانون.. مستهجناً من قبل كثيرين من الفاعلين في الحقلين الثقافي والسياسي، وكانت الفاعلات قليلات، والحقلان الثقافي والسياسي حقلاً واحداً. وقد عدَّ كثير من الأصدقاء ذلك تنكباً عن «الخط القومي الاشتراكي» ونكوصاً أو «ارتداداً» عن الماركسية إلى الليبرالية.

ولكن هذا كله لم يحل دون المثابرة، على نقد الأيديولوجية القومية، في إهابها اليساري، بوجه خاص، والتفكير في مسائل الأمة والقومية والمجتمع المدني والدولة الوطنية وحرية الفرد وحقوق الإنسان، انطلاقاً من الواقع القائم في سوريا، ونقد مقولة «الدولة القطرية» باعتبارها تنكراً للدولة القائمة بالفعل، وتهميشاً للمجتمع، وانسياقاً مع إستراتيجية السلطة الشمولية في قضم الدولة، وتبديد عموميتها، أي وطنيتها، وعمومية مؤسساتها، شيئاً فشيئاً، واعتبار السيطرة الأمنية الفظة والهندسة الاجتماعية القهرية بديلاً من الروابط الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية والسياسية والأخلاقية، التي تشد الجسد الاجتماعي وتوحده.

وقد ساعدنا في هذا كله نقد التصور القوموي، العروبوي، المبني على مقولات «الأمة العربية»، و«المجتمع العربي»، و«الدولة العربية»، التي ليس لها أي ارتسام واقعي، سوى في النسق الأيديولوجي البعثي، المؤسس على الاستنجاد بالتاريخ العربي، واللغة العربية، والثقافة العربية - الإسلامية، والتراث العربي - الإسلامي... مما يعزز الميول السلفية والأصولية ويوقظ العصبيات ما قبل المدنية وما دون الوطنية، وقد عزز الأولى وأيقظ الثانية بالفعل. هذا لا ينفي بالطبع أهمية اتحاد الدول العربية، اتحاداً فدرالياً أو كونفدرالياً، يحفظ حقوق الجماعات غير العربية، وفق مبدأ حق تقرير المصير، والشرعة العالمية لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق ذات الصلة.

١. فقرة من محاضرة ألقيت في مدينة القامشلي، في منتدى جلادت بدرخان، عام ١٩٩٨.

> المجتمع المدني، بصفته «فضاء من الحرية»، يتوسط بين الأسرة والدولة، مركَّبٌ من عنصرين: طبيعي وأخلاقي، حده الطبيعي ماثل في الأسرة أو العائلة، وحده الأخلاقي يسمو إلى الدولة، بصفتها «الحياة الأخلاقية للشعب»، بتعبير ماركس

وقد بنينا رؤيتنا للمسألة الوطنية، على على جدل الانمتاء والتواصل، على اعتبار الانتماء حاجة بشرية نوعية مغروزة في الطبيعة البشرية، لا تقل جذريةً عن الحاجات الطبيعية، ولا سبيل إلى تلبيتها إلا بالتواصل الاجتماعي والإنساني. وهو، أي التواصل، مما يحيل على الممكنات الأخلاقية للكائن البشري، بصفته كائناً عاقلاً وأخلاقياً، وعلى الممكنات الأخلاقية للأسرة أو العائلة، باعتبارها مؤسسة طبيعية من جهة، ونواةَ الاجتماع البشري، من الجهة المقابلة. إذ نعتقد أن المجتمع المدني، بصفته «فضاء من الحرية»، يتوسط بين الأسرة والدولة، مركَّبٌ من عنصرين: طبيعي وأخلاقي، حده الطبيعي ماثل في الأسرة أو العائلة، وحده الأخلاقي يسمو إلى الدولة، بصفتها «الحياة الأخلاقية للشعب»، بتعبير ماركس، و«الحياة النوعية» (الإنسانية) للفرد والجماعة، وباعتبارها، أي الدولة، ميدان الحرية الموضوعية والأخلاق الموضوعية ومملكة القوانين، وفق تشخيص هيغل، ودولة حق وقانون ومؤسسات، وفقاً لفلاسفة العقد الاجتماعي، ومن يترسم خطاهم في أيامنا.

وإذ يميل معظم علماء الاجتماع السياسي إلى اعتبار المجتمع المدني «فضاء من الحرية»، فإننا نراه كذلك، مع تعريف الحرية بأنها «حرية مدنية» مشرَّعة قانونياً، واعتبار الفرد (الرجل والمرأة) عضواً كامل العضوية في المجتمع المدني، أي في فضاء الحرية، وعضواً كامل العضوية في الدولة السياسية، مملكة القوانين، في الوقت ذاته، ومن ثم فإن الحرية نسبية، كالمساواة، وتؤلفان معاً تركيباً جدلياً فريداً هو العدالة.

ورأينا أن المجالات التواصلية والتداولية هي التي تحدد أشكال الانتماء أكثر مما تحددها المجالات التبادلية، التي تغلب فيها المنافع المادية على القيم الأخلاقية، مما تعدُّه كل جماعة قيمها العليا. وأن تضارب المنافع المادية، بوجه خاص، عامل رئيس من عوامل التفاصل والتنابذ و«التدافع». وقلما يكون هذا التضارب صريحاً، إذ غالباً ما يحتجب أو يتقنَّع بأقنعة أيديولوجية. لذلك يمكن أن تُلاحَظ علاقة طردية بين كلبية المنافع الفردية والخاصة وبين كثافة الأيديولوجيات التي تحجبها وتقنِّعها. ما يضعنا إزاء شبكة من العوامل المتداخلة والمتضافرة، تعيق الانتقال من الانتماءات ما قبل الوطنية إلى الانتماء الوطني، بالمعنى الحديث للكلمة، شبكة تتألف من انتماءات طبيعية وشبه طبيعية مختلفة، ومنافع متضاربة، وأيديولوجيات متنافرة، تشكل النوى الصلبة للعصبيات.

ولكن هذا، لا يجوز أن يحجب عن النظر العقلي والرؤية الأخلاقية جدلية التفاصل / التواصل، أو التجاذب / التنابذ، وآلياتها الظاهرة والخافية، التي هي الأساس الموضوعي لحيوية المجتمع وعمليات التشكل الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي والسياسي والأخلاقي، التي لا تني ولا تتوقف ولا تكتمل، حتى في ظل الاستبداد الكلي، الذي ينهك الجسد الاجتماعي، ويقفِّر الحياة الإنسانية، كما كانت الحال في سوريا، وإلا لكان الخروج من سجن الاستبداد مستحيلاً.

وما زلنا نعتقد أن الانتماءات الدينية والمذهبية تابعة للانتماءات الأوليَّة، الطبيعية وشبه الطبيعية، التي نعتبرها انتماءات أصلية، (مما يحيل على البنية المركبة للعصبية)، إذ بوسع الأفراد والجماعات أن يتحولوا عن معتقد ديني إلى معتقد آخر، اختياراً أو اضطراراً، ولكنهم لا يتحولون عن انتماءاتهم العرقية أو الإثنية أو القومية، بالمعنى المكتسب من الدولة القومية الحديثة. حتى المهاجرون الذين يكتسبون جنسية الدول التي هاجروا إليها، يظلون متشبثين بأصولهم جيلاً بعد جيل، ما داموا على تواصل مع ذويهم أو أقربائهم في البلدان التي هاجروا منها، وعلى علاقة ما بأوطانهم.

وإلى ذلك، رأينا أن التواصل كان العامل الرئيس من عوامل تطور أشكال الانتماء ومضامينه، أو العامل الرئيس من عوامل تطور الهوية / الهويات، العرقية والإثنية والقومية، وسيظل العامل الرئيس من من عوامل تطور الذوات. ومن البديهي أن التواصل يضع نقيضه، التفاصل، المؤسس على الأَثَرة والطمع والتنافس والتدافع.. التي تنبثق من حب التملك، والنرجسية وأوهام المركزية، والرغبة في إثبات الذات، والدفاع عن «الهوية».

ثمة علاقة لا تخفى بين اتساع المجال التواصلي والتداولي، بموازاة المجال التبادلي، وبين انتشار قيم التسامح والاعتدال؛ فكلما اتسع المجال التواصلي، متجاوزاً حدود الجماعات الطبيعية وشبه الطبيعية تخف الكثافة الأيديولوجية، ويتراجع منسوب التعصب، وتنتشر قيم التسامح والاعتدال. يلاحظ هذا بوضوح على صعيد القرى والبلدات والحواضر والمدن. ويلاحظ بوضوح أكثر في البيئات التعليمية والعلمية وتنظيمات المجتمع المدني، والمؤسسات العامة، في أوقات السلم والاستقرار السياسي.

هنا تبرز القيمة الأخلاقية لمفهوم «التعارف»، الديني والتاريخي في الوقت نفسه: {يا أيها الناس، إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل، لتعارفوا..}، إذ التعارف غاية أخلاقية. هذا التعارف، الذي قوامه المعرفة، بدلالاتها اللغوية والمفهومية، لا يكون إلا بالاعتراف المتبادل باستقلال الوجدان وحرية الضمير، ويقابله مفهوم التجاهل أو الإنكار والتنكُّر السائد بين العصبيات، وجذره تنكُّرٌ لإنسانية الآخر المختلف وكرامته وجدارته واستحقاقه، وتنكُّرٌ لإنسانية المرأة وكرامتها وجدارتها وأهليتها واستحقاقها، بالتلازم الضروري بين هذين الشكلين من أشكال التنكُّر والإنكار. وهذا مما يجعل الاعتراف بإنسانية المرأة وكرامتها وجدارتها وأهليتها واستحقاقها ومساواتها بالرجل في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المدخل الضروري للاعتراف بالآخر المختلف، وإلا كان الاعتراف هشاً والتعارف ملغَّما، وقد يكون مدخلاً إلى المكر والكيد للآخر أو وسيلة لاتقاء شره، (من عرف لغة قوم أمن مكرهم).

في ضوء ما تقدم، يمكن القول: إن الانتماء الجذري إلى الجماعة الإنسانية، أو إلى النوع الإنساني، حاكمٌ، ويجب أن يكون حاكماً على سائر الانتماءات الأخرى، بما فيها الانتماء الوطني أو القومي، وإلا كانت الوطنية أو القومية، ولا فرق، مجرد نزعة عنصرية. الإنسية أو الإنسانية جذر الوطنية ورافعتها. الهوية الوطنية أو القومية المنفتحة على المستقبل هي هوية إنسانية مبدأً ومآلاً.

فلا يمكن للعربي أن يعترف بحقوق الكوردي، مثلاً، ولا يمكن للمسلم أن يعترف بحقوق المسيحي أو للمسلم السني أن يعترف بحقوق الشيعي.. إلخ قبل أن يعترف أي من هؤلاء بأن الآخر المختلف مساوٍ له في الإنسانية، وله الجدارة نفسها، ويستحق الحريات المدنية الحقوق المدنية نفسها، ويُتوقع منه أن يؤدي الواجبات الأخلاقية والالتزامات القانونية ذاتها. الوطنية كالإنسانية صفتان لا تقبلان التفاوت والتفاضل.

النداء والظلم حين يتأسس

نارت عبد الكريم

هنالك ظلم في هذا العالم، ولا جدال في ذلك، ظلم لا يُطاق، كحبة حمص في وريد. فلماذا؟ ومن الظالم ومن المظلوم؟ وهل تحتاج تلك الاطروحة الى دلائل لإثباتها؟.

يشعر الكثير من الناس، أفرادا كانوا أمْ جماعات، بالظلم والقهر. على سبيل المثال يقضي الأخ الأصغر حياته وهو يتشكى من سلطه أخيه الأكبر، والأكبر يمضي سنين عمره وهو يشعر بالظلم لأنَّ أخاه الأصغر قد احتل مكانه، ذات يوم، عند أمه. والبنت تشعر بالظلم لأنَّها لا تعامل مثل أخيها، والأب بدوره يحق له أنْ يشعر بالظلم، وإنْ كان لا يبديه، لأنه لم يعد حرا بل مقيدا بأولاده وحاجاتهم، والأم كذلك ينتابها ذلك الشعور لأنه لم يتح لها أنْ تعيش حياتها كما تريد، ولم تحقق أمانيها وبسبب ذلك يغدو الأولاد مطية أباءهم وأمهاتهم ليحققوا من خلالهم أحلامهم الفائتة، وذلك ظلم آخر لا حدود له.

أمَّا بالنسبة للجماعات والأمم فما أكثرها تلك التي تعتقد أنها كانت أو ما زالت في موقع الضحية على مر التاريخ، ومنها من يتمنى أنْ يكون في موقع الضحية، أي في موقع المظلوم، كما هو الحال الآن في ألمانيا، على سبيل الذكر وليس الحصر، حيث يعتقد بعض الألمان أنهم أصبحوا ضحايا لأنَّ بلادهم غزاها اللاجئون. وبطبيعة الحال يعتقد هؤلاء اللاجئون أنهم ضحايا مظلومين، فلماذا يشعر الجميع بالظلم؟ وفي أي لحظة يبدأ ذلك الشعور بالتشكل والنمو؟ هل يبدأ مع الإذعان للنداء؟ أمْ ماذا؟ وأيُّ نداءٍ ذاك ما يؤسس بداية شقائنا؟.

«الاقتصاد السوري يسمى اقتصاداً بالتجاوز على المصطلح... والنشاط الأبرز في الحرب تجارة السلاح والتهريب!!»

مجلة «صور» تحاور الأستاذ الجامعي الدكتور «مسلم عبد طالاس» دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي

حاوره: علي نمر

مسلم عبد طالاس

اكاديمي كردي ولد في كوباني عام ١٩٦٧. يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي من جامعة حلب عام ٢٠٠٨. درّس في جامعة حلب. ويعمل حاليا مدرّسا في كلية الاقتصاد في جامعة ماردين في تركيا. يركز في دراساته السياسة النقدية واقتصاديات السياحة

تحوَّل الحراك السلمي السوري بعد بضعة أشهر إلى نزاع وثورة مسلحة، أدَّت إلى سقوط هياكل من الدولة، وكذلك انهيار البنى التحتية الاقتصادية، وتدمير مدنٍ بأكملها فوق قاطنيها، إذ تعرّض الشعب السوري لجرائم ومجازر يومية أمام مرأى ومسمع المجتمع الدولي، الذي تعامل بموقف معياري مختلف للحالة، رغم وضوح الجهات الإقليمية والدولية الداعمة لطرف؛ أو أطراف عدّة من المتحاربين.

الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، «محمد علي الحكيم» قال في تصريحات صحفية: إن «مشروع سوريا كبير جداً، علماً أنه يركز على التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار والطاقة والمياه وعودة السوريين النازحين إلى مناطقهم» متوقعاً أن يصل «الرقم التقريبي الذي يجري التداول به إلى نحو ٣٠٠ – ٣٥٠ مليار دولار تكاليف إعادة الإعمار.

فيما نظمت حكومة النظام في شهر أيلول من العام الجاري، معرض إعادة إعمار سوريا بدورته الثالثة، بمشاركة ١٦٤ شركة من ٢٣ دولة عربية وأجنبية، بعضها مشاركة بالحرب على الأرض، والبعض الآخر داعم وبقوة لأحد أطراف النزاع، وهذا ما يؤكد أن الجهات التي كانت تصرّ على العنف لتخريب البلد، هي ذاتها من تعمل الآن على الاستثمار فيه ونهبه عبر بوابة «إعادة الإعمار» تلك الجهات وبالتعاون مع المتشددين في النظام والمعارضة كانوا يعملون لإطالة عمر النزاع من أجل زيادة أرباحهم جراء التدمير، لتخلق وتظهر بذلك طبقة «تجار الحروب».

للوقوف على هذه النقاط مجتمعة، سنتناول قضيتيّ الاقتصاد باعتباره أحد أسباب النزاع في سوريا، وإعادة الإعمار، في حوارٍ مع الأستاذ الجامعي الدكتور «مسلم عبد طالاس» دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، وسنبدأ معه بالسؤال التالي:

في دراسة لك تقول: «في إطار المنطق السابق لا يمكن أن نعزو العنف والثورات والحروب الأهلية فقط للعامل الاقتصادي لوحده؛ أو السياسي أو الاجتماعي، بل تعتبر العوامل الثلاث مسؤولة بدرجات متفاوته عن الحدث». هذا يعني أنك ترى أن الأزمة مركبة؛ أم ماذا؟

من المؤكد أن الإنسان يمارس إنسانيته، ووجـوده ويحقق ذاته من خلال حقول النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويتم ذلك في شكل حالات من الصراعات والمساومات التي تتراوح بين الحرب كأقصى حالة صراع، والمأسسة الديمقراطية كأفضل إطار لممارسة التسويات. خلال ذلك يحصل الفرد على دور ما هنا- ويفقد آخر هناك- أو يزداد دوره على كل المستويات؛ أو يقل على كل المستويات. في الحصيلة فإن الفرد المهمش في الحقول الثلاثة هو الفرد الأكثر استعدادا للثورة والعنف، أما الفرد الذي يحقق حضورا أو إنجازا ما في أحد الحقول بدرجة ما يمكن أن يحتفظ بحالة من التوازن السلمي «التسووي»، لكن لا بد من وجود أطر تضبط قواعد المساومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويمكن النظر للموضوع من زاوية أخرى بالقول: إن التهميش السياسي يوفر قادة للثورات والاجتماعي يؤمن وقودها من البشر، ويقدم التهميش الاقتصادي الشرارة التي تشعل الوقود الذي يتشكل من التهميش السياسي والاجتماعي. في هذا الاطار المسألة السورية مسألة مركبة، ويفترض أن تدرس في سياق الحقول الثلاث التي أشرنا إليها. ويمكنك أن تلاحظ خطوط واضحة لتراكب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من حيث المناطق والأحياء والفئات الأكثر مساهمة في الثورة السورية، وخصوصا في البدايات.

إذا ما حاولنا أن نقدم نوع من المقاربة للواقع الاقتصاد السوري بعد ٦ سنوات من الحرب، هل تبقى ما يمكن أن نسميه اقتصاد سوري؟ ومن يتحكم فيه؟

الحقيقية أن الاقتصاد السوري، يسمى اقتصاداً بالتجاوز على المصطلح بشكل عام. باعتبار أن الحديث عن الاقتصاد بالمعنى الحقيقي يعني تسليم إدارة حيز النشاط الاقتصادي في قضاياه الأساسية لقوى السوق، أيّ العرض والطلب؛ والأسعار والملكية الخاصة، والحرية الاقتصادية. لكن واقع الحال في سوريا منذ الوحدة مع مصر تغير تدريجياً باتجاه سيطرة السياسة (أو الأمن وهموم الحفاظ على سلطة الحاكم)، ومع سيطرة البعث تم تصفية آلية السوق بشكل شبه كليّ، ومن ثم تم تصفية النشاط الاقتصادي.

حدثت محاولات تحت عنوان اقتصاد السوق في سوريا، لكنها كانت في الجوهر محاولة لإيجاد روافع جديدة لاستمرار النظام الحاكم. ومنطقها الأساسي يشبه التحوّل الهيغلي الثلاثي، التأميم والقطاع العام أيّ نفي القطاع الخاص والسوق، ومن ثم خصخصة الدولة كمنظومة سياسية مع ممتلكاتها الاقتصادية باتجاه فئة محددة تشكل النواة الصلبة للحكم. حال الاقتصاد السوري حالياً لا يمكن توصيفه بوصف واحد باعتبار أن هناك مناطق خاضعة للنظام، وأخرى خاضعة لقوات سوريا الديمقراطية، ومناطق للجيش الحر، وفي كل منها آليات وسياسات مختلفة. لكن النشاط الأبرز يرتبط بالحرب من حيث تجارة السلاح والتهريب عبر مناطق السيطرة فيما يتعلق بالمواد المعيشية والنفط وغير ذلك. يمكن أن نلاحظ أن نسبة كبرى من الموارد مخصصة للنشاط الحربي وخصوصا

القوى العاملة، حيث نسبة عالية من الشباب مجندة لدى هذه الفئة أو تلك. أما الأنشطة غير الحربية فهي أيضا مرتبطة بالدولة وتدار بالمنطق السياسي للدولة بعيداً عن الاقتصاد ومنطق السوق. طبعا هناك أنشطة ذات طابع مدني وسوقي لكنها هامشية.

لكن العديد من الخبراء والاقتصاديين يصفون الاقتصاد السوري بـ«الاقتصاد الحربي» الذي لا يمكن الركون فيه على قوى السوق (العرض والطلب) في تخصيص الموارد، وتحديد الكميات والأسعار، كيف يمكن النظر الى هذا التوصيف للواقع الاقتصادي؟

كما أشرت سابقا بالأساس لم يكن الاقتصاد السوري، اقتصاد سوق وعرض وطلب، بل كان نوع من الإدارة الحكومية المسيسة للموارد. وإن أخذنا بفكرة أن الحرب هي شكل من السياسة، فإن الاقتصاد السوري قبل الثورة لم يكن بعيداً عن منطق اقتصاد الحرب. وجاءت الثورة وتلتها أو تحوّلت إلى حرب أهلية، ونتيجة ذلك توسع منطق الحرب لكي يشمل نسبة عالية جداً من النشاط الاقتصادي في سوريا. بالتأكيد سيسود المنطق الحربي اقتصاد سوريا فترة معينة بعد انتهاء الأزمة ريثما يتم اتخاذ تدابير متعلقة بالمرحلة الأولى من إعادة الإعمار، وخصوصا ما يتعلق بأصلاح السياسيات الاقتصادية والبنية المؤسساتية والبنية التحتية ومشروعات تسريح الميليشيات وإعادة دمجها. بعدها يمكن لآليات العرض والطلب أن تبدأ العمل بشكل صحيّ، طبعا إن وجدت تسوية سياسية تستبطن رغبة في التحوّل نحو اقتصاد السوق.

في عام ٢٠١٦ أعلنت الحكومة السورية عن الجيل الثالث من الاقتصاد السوريّ «التشاركية» عقب جيلَيِّ القطاع العامّ واقتصاد السوق الاجتماعيّ إلى أيّ درجةٍ يمكن لهذا النموذج الاقتصاديّ أن يحقق النجاح في زمن الحرب؟

الحقيقة هذا مجرد كلام لا يساوي التعليق عليه؛ لأن منطق النظام السوري لم يتغير من التأميم إلى اقتصاد السوق الاجتماعي إلى التشاركية. حيث المنطق الأساسي هو تسييس الاقتصاد وخصصة الدولة بغض النظر عن التسمية.

في لغة الأرقام والخسائر، كيف تقرأ حالة سوريا قبل الحرب، وما عليه الآن؟

ليس لديّ أرقام دقيقة عن حالة الاقتصاد السوري، لكن مؤشرات الاقتصاد السوري الكلية كانت جيدة قبل الثورة من حيث معدلات النمو الاقتصاد والتضخم والبطالة. وفيما يلي بعض الأرقام من مقال لي تمّ نشره في موقع «مدارات كرد» اعتقد أنها لم تتغير كثيراً، إذ يشير تقرير للبنك الدولي لما يلي:

- في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، تضاعف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٨٠٦ دولارات، وأنه وخلال السنوات السابقة لعام ٢٠١٠ استقرت المالية العامة وانخفض الدين العام وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي وتم احتوا ء عجز الموازنة عند مستوى ٤٪ من الناتج المحلي وحقق التضخم مستويات مقبولة. وبات بمقدور نحو٩٢٪ من السكان الحصول على الكهرباء، مع وصول هذه النسبة إلى١٠٠٪ في المناطق المدنية. وتم توفير مرافق الصرف الصحي المحسَّن لنحو٩٥٪ من الأسر وبلغ متوسط العمر المتوقع ٧٢عاما.ووصلت نسبة تغطية التحصين باللقاحات إلى٨٤٪ من السكان في عام٢٠١٠، وانخفض معدل وفيات الأطفال من ٣٨ وفاة لكل ألف مولود في عام١٩٩٠إلى١٣وفاة في عام ٢٠١٠. وتوفرت سبل الحصول على التعليم لجميع الأطفال في سن الدراسة.
- وصل معدل البطالة الرسمي إلى نحو ٩٪ في عام٢٠١٠ وغير الرسمي إلى ٢٠٪، مع تجاوز معدل البطالة بين الإناث نسبة ٢٣٪ وبلوغه بين الشباب حوالي ١٩٪ مع تراجع كبير لنسبة المشاركة في قوة العمل. تعرضت البلاد بين عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ لموجات جفاف دمرت محاصيل وسبل عيش مئات الألوف من المزارعين ودفعتهم للهجرة للضواحي الفقيرة للمدن الكبرى. وخصوصا في المنطقة الشمالية الشرقية والجنوبية.
- بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤، ارتفع مؤشر جيني للفقر، من٠,٣٣ إلى ٠,٣٧ وأظهر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نسبة من يقل إنفاقه مع خط الفقر الوطني الأدنى ارتفعت من ٣٠,١٪ إلى ٣٣٪ بين عامي٢٠٠٤ و٢٠٠٧ بما يمثل نحو ٦ ملايين شخص.

تزايد شعور السوريين، لاسيما الشباب منهم، بعدم الرضا عن نوعية حياتهم. وانخفض مؤشر متوسط تقييم الحياة في سوريا، الذي أعدَّه معهد «جالوبو» الذي يقيس نوعية الحياة وفقا لتصورات المواطنين، من ٥,٤ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٤) بالنسبة لمؤشر(WP١٦ في عام ٢٠١٠ ومن ٦,٤إلى ٥,٧ خلال الفترة ذاتها) بالنسبة لمؤشر WP١٨) وبحلول عام٢٠١١، انخفض كلا المؤشرين انخفاضاً حاداً إلى٤ و٥ على التوالي واستمرا في الانخفاض، مما يشير إلى تدهور عميق في الشعور بالرضا عن الحياة بين السوريين.

- أما بعد الحرب وحسب تقديرات مركز البحوث والدراسات، بلغت الخسائر التراكمية حتى عام ٢٠١٤ من الناتج المحلي ٢٢٩٪ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠. وبالأسعار الجارية ١٢٠ مليار دولار وهناك تقديرات أخرى تشير لمبالغ تتراوح بين ٢٠٠-٣٠٠ مليار دولار. وكان الانكماش خلال السنوات الأربع ٢٠١١-٢٠١٤ مقدار ٣,٩ و٣٠,٩

و٣٦,٥ و١٠ ٪ على التوالي. وإذا قارنا هذه الأرقام مع متوسط خسائر الحروب الأهلية يمكن أن نشعر بحجم الدمار المرعب، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الناتج المحلي الحقيقي ينخفض عادة بأكثر من نقطتين مئويتين في الحروب الأهلية.

كذلك حسب تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، فإن أعداد القتلى نحو٤٧١ ألف شخص والجرحى حوالي١,١مليون، وانخفض عدد السكان في سوريا من ٢١,٨ مليون في عام٢٠١٠ إلى ١٨,٥ مليون في عام ٢٠١٥) انخفاض بنسبة١٥٪(، وارتفع معدل البطالة إلى٥٦ ٪ في عام ٢٠١٤ ليزيد بذلك عدد العاطلين عن العمل إلى ٣,٧ مليون شخص. وفقد نحو ٣ ملايين شخص وظائفهم بسبب الـصراع، كما يتزايد عدد العاطلين مع استمرار الصراع. وطبقاً لتوقعات الإسكوا، زاد معدل البطالة إلى ٦٦٪ في عام ٢٠١٥ مع دفع المزيد من الأشخاص إلى العمل في وظائف منخفضة الإنتاجية بالقطاع غير الرسمي. انخفض مـؤشر التنمية البشرية لسوريا بنسبة ٢٪ سنوياً خـلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، مـما أسـفـر عـن تـراجـع وضـع سـوريـا في الترتيب الـعـالـمـي مـن المـنـتـصـف في عـــام٢٠١٠ إلى المـرتـبـة ١٣٤ من بين ١٨٧ بلدا في عام ٢٠١٥. وهناك أضرار كبيرة لحقت بالبنية التحتية والخدمات العامة تتراوح ما بين ١٠-٧٠٪. (المرصد ٢٠١٧). على المستوى الكلي تدنت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي وتشوهت هيكلية الاقتصاد القطاعية. حيث تراجع مجمل التكوين الرأسمالي السنوي وحصة القطاع الخاص منه وتراجع نصيب الصناعة من الناتج المحلي على حساب زيادة نصيب الخدمات الحكومية والزراعة.

من الصعب تقدير حجم الدمار الذي وقع في مناطق النزاع، وخاصة المحافظات والمدن التي ثارت على النظام، وقد يحتاج هذا الأمر إلى دراسات وخبراء وشهور وسنوات لتحديد ما تحتاجه سوريا لإعادة الإعمار، أيّة شركات ستتصدى لهذه المهمة؟ وهل الأفضلية ستكون للشركات الوطنية؛ أم الأجنبية والمرتبطة بالمؤسسات الدولية؟

على الاغلب هذا الأمر تعجز عنه الجهات الوطنية لوحدها لذلك عادة ما يتم التعاون بين الشركات المحلية والأجنبية والمنظمات المالية الدولية والحكومات الأجنبية والمحلية. ليس هناك أفضلية واضحة، لكن من المستحسن الاعتماد على الكادر المحلي وجذبه من بلدان المهجر، وتوظيفه في سياق إعادة الإعمار.

ما تصورك للتحديات التي ستظهر أمام إعادة إعمار سوريا اقتصاديا؟

التحدي الأهم هو منطق إدارة العملية. بمعنى هل سيخضع لمنطق النظام القائم على تسييس الاقتصاد وخصصة الدولة وتنفيذ إعادة الإعمار لمصلحة الفئة التي تخصص الدولة لها، أم سينفذ في إطار لا مركزية توضع فيه أولويات واضحة للشأن والقرار المحلي. التحدي الثاني هو التوفيق بين الحفاظ على السلام ودمج المحاربين في الاقتصاد السلمي وعمليات الإصلاح في السياسات الاقتصادية والمؤسسات والبنية التحتية. أيّ منع الانتكاس إلى الحرب.

من باب المقارنة؛ في الاستفادة من التجارب السابقة، هل يمكن أخذ العبر من الحالة العراقية في إعادة الإعمار، علماً أن العراق ما زالت تعاني رغم سقوط الطاغية؟

الدرس الأساسي في عملية إعادة الإعمار العراقية هو أن وجود سلطة دولة تمتلك مشروعية دولة عامل مهم في العملية، أما غياب تلك، ومركزة إعادة الإعمار في يد سلطة تفتقد منطق الدولة يعني خصخصة إعادة الإعمار لفئة متنفذة سياسياً، والنتيجة قد تكون تدميراً بدلاً من الإعمار. ربما كان مفيداً هنا عقد مقارنة نسبية بين إقليم كردستان والعراق ككل، وتبيان أهمية اللامركزية في إدارة الشأن الاقتصادي وضمنه عملية إعادة الإعمار.

من الواضح أن استمرار أيّ نزاع مسلح في بلد ما يعني قتامة الصورة المستقبلية مهما صدر بيانات من المجتمع الدولي بهدف المساعدة، لأن الاستمرار يعني توقف النمو وبقاء العنف، هل من سياسات اقتصادية حديثة يمكن تطبيقها في حالة النزاع؟!.

لا جديد في هذا المجال سوى القول إن مناطق ما بعد النزاع يجب أن تجمع بين الحفاظ على السلم والتنمية، وهنا الفرق فقط هو في الأولويات في تخصيص الموارد. أما المنطق الأساسي لعملية التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية فيبقى هو نفسه. ويبدو لي أن آلية السوق الاقتصادية ولامركزية الدولة هما عاملان مهمان في هذا المجال.

هناك خلاف كبير بين الأطراف السياسية السورية (النظام، والمعارضة) والعرب والكرد، وبقية المكونات حول نظام الحكم في سوريا وشكل الدولة السورية ما بين (المركزي والفيدرالي) من وجهة نظر اقتصادية ايهما الاكفئ اقتصادياً لتحقيق النمو والعدالة الاجتماعية؟

هناك بعض القضايا الاقتصادية يجب أن تدار من المركز، لكن يبدو لي أن إدارة الشأن الاقتصادي بطريقة لا مركزية يحقق درجة أكبر من الكفاءة في تخصيص الموارد (وقد أشرت لذلك أيضا في إجابة سابقة)، أعني على مستوى السياسات الاقتصادية للدولة. أما شأن القطاع الخاص فيترك للقطاع الخاص والسوق أن ينظم نفسه!!.

عدسة: أنس الخولي/ الغوطة الشرقية

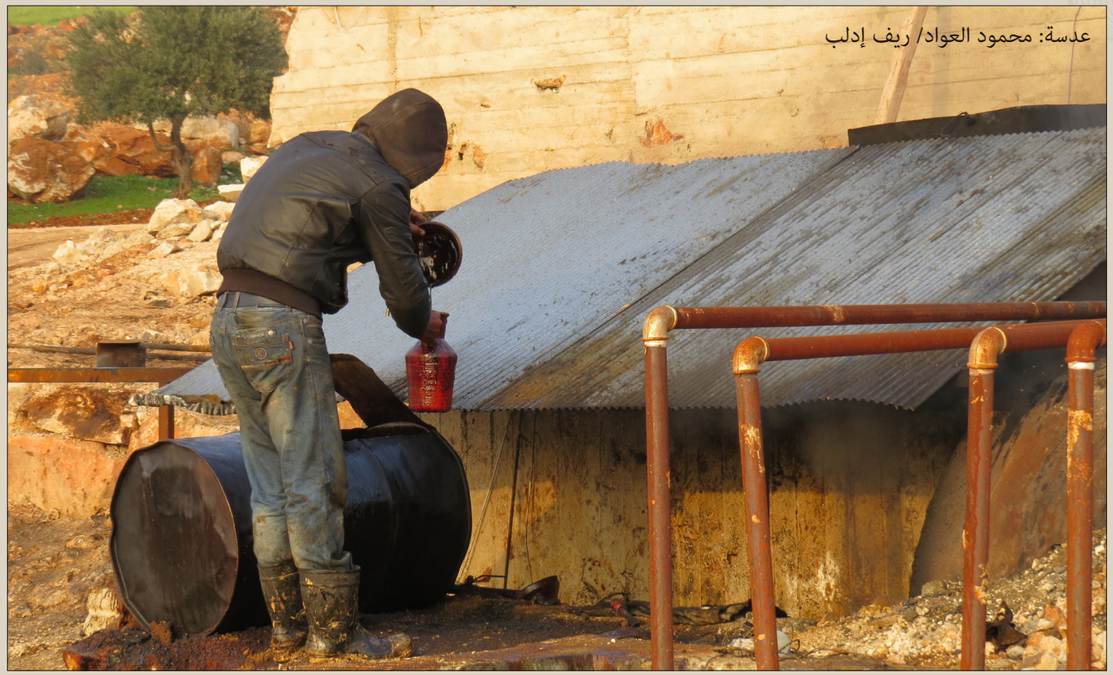

عدسة: محمود العواد/ ريف إدلب

عدسة: رامي نصر الله/ ساحة السير - السويداء

عدسة: يوسف برو/ الحسكة - كلية الأقتصاد والهندسة المدنية بجامعة الفرات

سوريا...مجتمعات العسكرة

سامر القطريب

«نعيش حالة حرب والسلاح منتشر بين المقاتلين والمدنيين ولايمكن الحد منه في الوقت الحالي».

جملة أصبحت تبرر انتشار العسكرة بمفومها الواسع في البيئات الإجتماعية السورية كانتشار العنف وفوضى السلاح والجرائم الجنائية، ٧ من بين ١٠ أشخاص يملكون السلاح في محافظتي حلب وإدلب حسب إحصائية تقريبية. تتعدد دوافع استخدام السلاح وكذلك ذهنية استخدامه أيضاً.

تنتشر محال بيع السلاح في ريفي حلب وإدلب كما محال البقالة، ورغم قيام شرطة حلب الحرة بدوريات ليلية ونهارية، لايمكن ضبط محلات بيع السلاح بسبب عدم سن قانون يجرم تجارة السلاح، إضافة لسهولة الحصول عليه من خلال التجارة الفردية.

الآيديولوجية أداة لعسكرة المجتمع

بعد سبع سنوات من الحرب استقرت أطراف الصراع السوري في مناطق سيطرتها، وأصبح لكل منها قطعة أرض وسلاح ومنظومة فكرية تدعم إدارتها وتعبئتها لعسكرة مجتمعاتها المحلية.

جاء حمل السلاح كمهنة جديدة شكلت بديلاً ظرفياً عن اختفاء بعض المهن والوظائف في قطاعات الدولة، إضافة لتدهور الحياة الإقتصادية والمعيشية للمناطق التي شن النظام السوري حربه عليها.

من أبرز الحملات التي تمت لتجنيد الشباب وحضهم على حمل السلاح كانت حملة «انفروا» (نيسان ٢٠١٦)، التي أطلقها الشيخ السعودي عبد الله المحيسني الشرعي في جبهة تحرير الشام «جبهة النصرة» سابقاً.

استطاعت الحملة التي أطلقتها «النصرة» المصنفة على قوائم الإرهاب من تجنيد الآلاف بينهم ٥٠٠ طفل، اعتماداً على خطاب المحيسني الديني الذي انتشر على وسائل التواصل الإجتماعي وخصص له آلاف الملصقات الدعائية في حلب وإدلب.

الشيخ السعودي عبد الله المحيسني

وعد المحيسني المقاتلين «بالحور العين» وحرضهم للدفاع عن النساء ومحاربة «النصيرية»، إضافة إلى الرواتب التي يتقاضاها المقاتلون بشكل اعتيادي.

كذلك اعتمدت بعض الفصائل العسكرية المحسوبة على الجيش السوري الحر على الخطاب الديني للحض على القتال، مثال ذلك خطاب العقيد عبد الحميد زكريا القيادي في «جيش إدلب الحر»، قبل انطلاق معركة «وقل اعملوا» في حماة (٢٣-٣-٢٠١٧)، إذ وصف زكريا قوات النظام بالقوم الكافرين وتحدث عن الجنة وأبوابها المفتوحة للمجاهدين.

رداً على حملة «انفروا» أطلق ناشطون

مدنيون حملة «لا للسلاح بين المدنيين»، وقال المكتب الإعلامي للحملة لـ«صور» إن الشباب المنخرطين ضمن صفوف الفصائل العسكرية يتجولون بأسلحتهم بين المدنيين بعيداً عن جبهات القتال، «فيما يحمل عناصر الشرطة أسلحتهم معم إلى المنزل، ما يشكل خطراً على الآخرين في حال استخدم هذا السلاح في غير محله».

المكتب الإعلامي لقيادة شرطة حلب الحرة(الريف الغربي) أفاد «صور» بالتقرير النصف السنوي للعام الحال ي ٢٠١٧، ويبين التقرير وقوع ٢٢ جريمة قتل، وتسجيل ١٦ حالة شروع بالقتل، ٢٧١ جريمة سرقة، ٨٧ حالة مشاجرة، الإيذاء الجسدي٤٩ حالة و١٤ حالة سلب باستخدام السلاح والتهديد به.

في الرابع من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي وثقت حملة «أطفال لاجنود» مقتل الطفل «محمد أحمد يسوف» الملقب «أبو بكر الحلبي»، قُتل يسوف ابن الـ١٥ ربيعاً في صفوف «جبهة فتح الشام» بمعارك ريف حماة الشرقي، وهو حلبي من سكان مدينة سراقب، حسب ما أفاد فريق الحملة «صور».

وكانت منظمة هيون رايتس ووتش وثقت حتى مايو/أيار ٢٠١٤ مقتل ١٩٤ طفلاً «غير مدنيين» من الذكور، منذ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، مع الإشارة إلى أن عدد الأطفال المنخرطين مع أطراف الصراع السوري ليس معروفاً.

كما أفاد تقرير صادر عن مركز مكافحة الإرهاب التابع للجيش الأميركي، في (ويست بوينت) في ٢٠١٦، أن نحو ٨٩ طفلاً وصبياً، تراوح أعمارهم بين ٨ و١٨ سنة لقوا حتفهم في معارك لتنظيم داعش.

الأكراد وقانون الحماية الذاتية

أقرت «هيئة الدفاع والحماية الذاتية» في المناطق الكردية قانون التجنيد الإجباري تحت مسمى واجب الحماية الذاتية في نيسان ٢٠١٤، بعد قرابة ثلاثة أشهرعلى إعلان «الإدارة الذاتية الديمقراطية». وينص القانون على تجنيد الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ - سنة٣٠ لمدة لا تتجاوز ستة أشهر حينها.

مصادر من الإدارةالذاتية الكردية قالت لـ«صور» إن القانون راعى أوضاع الموظفين ولم يتأثر به الطلبة الذين كانوا يقدمون ثبوتيات تؤكد تأجيلهم الدراسي. ويبدو ذلك صعباً من الناحية العملية بسبب انقطاع الطلاب عن جامعاتهم مع استمرار المعارك وصعوبة الوصولو التسجيل في الجامعات، حسب ما قال «لصور» أحد المجندين إجبارياً في وحدات الحماية الشعبية والذي طلب عدم الكشف عن هويته.

بدأت حملات التجنيد الاجباري في المناطق الكردية مع إعلان القانون وبدء هجمات تنظيم «داعش» على مدينة عين العرب كوباني١٤ أيلول/ سبتمبر، واستمرت الحملات لا حقاً مع تشكيل قوات سوريا الديمقرطية «قسد» وسيطرتها على مدينتي منبج الرقة.

حيث تظاهر مدنيون أوائل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر في مدينة منبج وقرى قربها، ترافقت مع إضراب عام للمحال التجارية في المدينة، على خلفية فرض «المجلس التشريعي» التابع لـ«قسد» قانون «التجنيد الإجباري» بعد إجتماع مع شيوخ العشائر.(١)

كما شنت «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)

بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠١٧ حملة للتجنيد، اعتقلت خلالها عشرات الشبان في قرى شمال وغرب مدينة الرقة شمالي شرقي سوريا، انطلاقاً من قرية حزمة وصولا إلى بلدة سلوك شمال مدينة الرقة، إضافة لحملة مشابهة في قرى أبو قبيع غرب مدينة الرقة حتى قرى شرق مدينة الطبقة.

الحملة استهدفت شبان تتراوح أعمارهم بين ١٧ و٣١ عاما، دون تحديد المعسكرات التي سيرسلون إليها (٢).

في ٥ يونيو/حزيران ٢٠١٤، وقعت وحدات حماية الشعب «صك التزام» مع منظمة نداء جنيف غير الحكومية تعهدت فيه بتسريح جميع المقاتلين دون سن ١٨ سنة في غضون شهر. وبعد شهر، قامت الوحدات بتسريح ١٤٩ طفلا. ورغم الوعد الذي قدمته، وتحقيق بعض التقدّم، وثقت هيومن رايتس ووتش على امتداد السنة الماضية التحاق أطفال دون سن ١٨ سنة بالقتال في صفوف وحدات حماية الشعب، ووحدات حماية المرأة التابعة لها. واعتماداً على مصادر عامة، يبدو أن بعض الأطفال دون سن ١٨ سنة ممن قاتلوا مع قوات وحدات حماية الشعب قتلوا في معارك في ٢٠١٥.»(هيومن رايتس ووتش).

التجنيد دفاعاً عن القضية

العسكرة أصبحت جزءاً يوميا متفاعلاً بالهم السوريّ. في منطقتنا أقصد شمال سوريا والمناطق الكردية حَمل السلاح من قبل الكثير من الشبان هو من الهموم الأساسية، والتبرير هو أن الكرد أصحاب قضية أساسية في البلاد أي عليهم أن يكونوا ثواراً، والتبرير الثاني هوالوضع العام ما يعني أننا أمام معضلة كبيرة على مستوى عموم سوريا، حتى الأطفال يريدون اليوم ممارسة دور المسلحين.

بهذه الكلمات يوصّف الصحفي الكردي السوري ومدير منظمة برجاف للإعلام والحريات فاروق حجي مصطفى الوضع الراهن في المناطق الكردية.

ويضيف مصطفى في حديثه «لصور» أن الكل السوري دفع بالأوضاع للعسكرة، النظام أراد ذلك ليبرر قمعه وليتراءى بأنه يمارس سلطة القهر للحفاظ على السيادة، والمعارضة بررت بأنه لا يمكن مواجهة هذا القمع دون حماية المظاهرات، بداية بالكلاشينكوف وانتهاء بالفرق والكتائب والقطعات العسكرية.

الصحفي الكردي السوري ومدير منظمة برجاف للإعلام والحريات فاروق حجي مصطفى

«الناس تأثرت بالوضع وصدقوا أن الثورة ستنجح من فوهة البندقية ولذلك اتجهت الأوضاع نحو العسكرة، وصار اقتناء من أولويات الناس لشعورهم بأن الوضع مقبل إلى الفوضى، ما يعني بأنه من الضروري بمكان حماية الأنفس وهذا ما دفع بالأباء لتعليم أبنائهم الصغار والكبار استخدام السلاح وأيضا النساء، إلا أن الإدارة الذاتية تحاول حصر السلاح بيد وحدات الحماية الشعبية».

ويتابع مصطفى «نرى في بعض الساحات كيف يلعب الأطفال بالعصي على أنها سلاح، يوزعون أداور الحراسة والحواجز، ويقسمون بعضهم على بين مقاتلين معارضين وتابعين للنظام، بالفعل تعسكر المجتمع السوري الى حد كبير، وفي ظل فقدان الفاعلين في حقل المجتمع المدني للبوصلة فإن الوضع سيزداد سوءاً».

المعارضة السياسية والدعوة للعسكرة

فرض النظام السوري واقعاً موضوعياً على الأرض باستخدام العنف اتجاه المجتمع والمظاهرات وقوى التغيير ما أنتج ردود فعل في الحالة السورية على علميات القتل والمجازرالتي نفذها النظام م من الطبيعي أن يلجأ الناس لحماية أنفسهم، يقول المحامي والمنسق العام لتجمع مصير أيمن أبو هاشم لـ «صور».

ويرى أبو هاشم أن أسباب فشل مأسسة

تحقيق واستقصاء

المحامي والمنسق العام لتجمع مصير أيمن أبو هاشم

العسكرة تعود لعوامل ذاتية وموضوعية، ويتعلق العامل الذاتي بقوى الثورة والمعارضة السياسية التي لم تملك استراتيجية لادارة المجتمع من جميع النواحي وخاصة العسكرية لادارة الصراع مع النظام على كل المستويات في مناطق سيطرتها.

الدول الداعمة للمعارضة السورية رفضت مأسسة الجيش الحر، كان من الواضح أنها تريد تشتيت العمل العسكري واستثماره لمصالحها، ومثال ذلك غرف العمليات العسكرية المنفصلة واعتمادها على التمويل وتحركها لجهات معينة تفرض عليها قرارها.

العاملان الذاتي والموضوعي أديا لفوضى السلاح وانعكس ذلك على تفاصيل حياة المجتمع. غياب أي تشريع قانوني ينظم حمل السلاح ويوجهه لحماية المجتمع، أدى لاستخدامه لمقاصد شخصية، وللسيطرة والاقتتال الداخلي بعيداً عن السلاح المنضبط بإطار مؤسسي له شروط لاستخدامه، استخدام السلاح للترهيب والتخويف، أدى لهوة كبيرة بين المجتمع والفصائل العسكرية، يقول أبوهاشم.

ويضيف أن «الفصائل العسكرية المتطرفة استخدمت الخطاب الديني/الآيديولوجي لاخضاع وتركيع المجتمع، ومن لايقبل بذلك يتعرض لتهديد وابتزاز.حتى المحاكم الشرعية تمارس دور التغطية على الانتهاكات الحقوقية والإنسانية بحق المدنيين».

في تونس بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٢، طالب برهان غليون رئيس المجلس الوطني السوري المعارض مؤتمر «أصدقاء سوريا» الأول بالاعتراف بالمجلس ممثلا شرعيا وحيدا للشعب السوري.

وقال في كلمة أمام المؤتمر إن المجلس سيتكفل «بتخصيص رواتب ثابتة لعناصر الجيش السوري الحر».

وكان مؤتمر«أصدقاء سوريا» قد بدأ أعماله بمشاركة أكثر من ٧٠ من ممثلي الدول الغربية والعربية لبحث سبل تصعيد الضغوط على النظام السوري لوقف العنف، حسب ما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون.

وقالت تقارير إن المؤتمر بحث أيضا طلب المعارضة تسليحها لمواجهة قوات النظام السوري.

فيما أكد وزير الخارجية السعودي آنذاك سعود الفيصل دعم بلاده لتسليح المعارضة السورية. (٥).

*المصادر

(١-٢-٣)وكالة سمارت

(٥) رويترز

النظام السوري يتخلص من كبار ضباطه

– من هو الضابط المكلف بتصفية أقرانه؟
– النظام لايسمح بوجود أبطال ويصفي شخصيات عوّمها
– إفساد الضباط بتقديم مزايا لهم على أسس شخصية

نضال يوسف

ابتدع النظام السوري وسائل مختلفة، للتخلص من معارضيه، لكنه فشل فشلاً ساحقاً في تظهير قصص التخلص من موالاته. ومنذ قصة انتحار رئيس الحكومة الأسبق محمود الزعبي في أيار ٢٠٠٠ بمنزله، ومن ثم انتحار وزير الداخلية الأسبق اللواء غازي كنعان في تشرين الأول ٢٠٠٥ بمكتبه، أثيرت الشكوك حول هذه التصفيات، لكن في الحرب السورية المستمرة انعطف النظام باتجاه قتل من يعارضه من موالاته، بشكل مباشر، متراجعاً عن روايته التاريخية، أي الانتحار.

خلقت الحرب في سوريا، ظروفاً ومعطيات جديدة، دفعت بالنظام للتخلص من بعض مواليه، لاسيما كبار الضباط. ورغم أن النظام يدافع عن رواياته بشأن مقتل كبار ضباطه، نافياً تصفيتهم، بأنه يحتاج إلى كل شخص يقف إلى جانبه، ويقاتل معه. إلا أن طرق التصفية الهزيلة التي تأتي مباشرة بعد ارتكابات لهذه الشخصيات، وممارسات لاترضي النظام، تؤكد أن النظام يحاول غسل جسده من ضباطه الكبار الذين يخرجون ولو قيد أنملة عن خطوطه الضيقة، المرسومة بدقة.

وزير الداخلية اللواء ابراهيم الشعار

اللواء هشام بختيار

العماد آصف شوكت

العماد حسن توركماني

اللواء جامع جامع

اللواء رستم غزالة

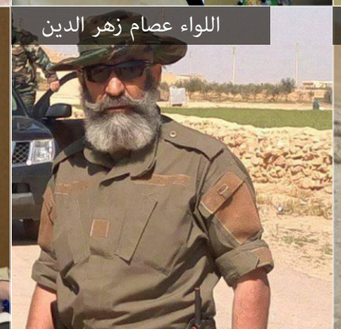
اللواء عصام زهر الدين

العميد سهيل الحسن

تصفية منتقاة

بدأت القصة، منذ اندلاع الثورة السورية في آذار ٢٠١١، وتحوّل سوريا إلى ساحة حرب، أحد أشكالها التصفيات التي طالت قامات كبيرة في مختلف المجالات لاسيما العلمية منها، ومن ثم انزلق الجميع إلى مبدأ التصفية (على أبو جنب)، يقوم بها كل فصيل أو طرف أو جانب، تجاه معارضيه.

فقد النظام الكثير من الضباط الكبار من حيث رتبهم العسكرية، ومدى تأثيرهم في مجريات الحرب السورية. وبدأت خيوط بسيطة تتكشف، مع توالي ورود إشارات استفهام جوهرية، تتعلق بتصفية النظام لعدد من كبار ضباطه، بغية إيصال رسائل متناقضة ومقصودة، كالتأكيد على شراسة المعركة، واستهدافها لكل من يدافع عن الوطن بصفته حليفا للنظام، أو لضبط حالة الفلتان التي باتت واضحة في مجال ظهور أسماء قادة عسكريين، عوّمها النظام، لكنها انفلتت من قمقمها، وبات يصعب عليه لملمتها، والتضييق عليها، وكبح جموحها. فاتجه إلى الخيار التقليدي بالتصفية.

يعتمد النظام على حسابات مناطقية، وشخصية، لتعويم كبار الضباط، وفي مشروع لمركز كارنيغي للشرق الأوسط بعنوان :إعادة النظر في العلاقات المدنية-العسكرية ٢٠١٤-٢٠١٥: الحوكمة السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية، خلص التقرير فيما يتعلق بسوريا، والمنشور في تشرين الثاني ٢٠١٥، إلى أنه على مدى عقود، كان أحد الأدوات الأكثر مضاء في يد نظام بشار الأسد الخاصة بالحفاظ على السيطرة على الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى، هي إفساد الضباط من خلال تزويدهم بالمزايا على أسس شخصية لامؤسسية.

حمائم الصقور

بعد فنجان القهوة الدمشقي الصباحي، في تموز ٢٠١٢، ورد خبر عاجل على شاشة التلفزيون السوري الرسمي، بأن انفجاراً طال خلية الأزمة، واستهدف كبار الضباط الذين يديرون الحرب. رئيس خلية الأزمة معاون نائب رئيس الجمهورية (وزير الدفاع السابق) العماد حسن توركماني، وزير الدفاع العماد داوود راجحة، اضافة الى نائبه العماد آصف شوكت، واللواء هشام الاختيار رئيس مكتب الأمن القومي، فيما نجا وزير الداخلية اللواء ابراهيم الشعار. ذهبت الترجيحات يومذاك، إلى أن ماحدث هو تصفية قام بها النظام، وليس عملاً تمكن من تنفيذه الجيش السوري الحر، باعتباره الفصيل الفاعل يومذاك على الساحة. واستقرت الترجيحات، أن خلية الأزمة كانت من حمائم الصقور لدى النظام، ومن الممكن أن تكون أقرب إلى الحوار، والابتعاد قدر الإمكان عن المواجهة العسكرية الدامية، فيما كان جناح الصقور المتمثل باللواء ماهر الأسد شقيق الرئيس السوري بشار الأسد، يرغب في كسر التابوه التقليدي، واسترجاع تجربة النظام في مواجهته مع الإخوان المسلمين التي وصلت ذروتها في ١٩٨٢ بحماه.

شرعنة كل الأساليب

قرر النظام المواجهة الدامية، وكان يبحث عن الفرصة التي تؤمن شرعنة القوة والبطش، وتوجيه اشارة قوية لكل من يعمل ضمن الدائرة التي رسمها النظام، بأن لا صوت للرحمة والحوار. هذا ما يؤكده، موقف النائب السابق لرئيس الجمهورية فاروق الشرع، عندما قال في حديث لجريدة الأخبار اللبنانية أواخر ٢٠١٢، «في بداية الأحداث كانت السلطة (النظام) تتوسل رؤية مسلح واحد أو قناص على أسطح إحدى البنايات». هذا الموقف أدى بالشرع إلى التوقف عن التصريحات، ومن ثم العزل، وأظهر أن جناح الصقور في النظام هو صاحب الكلمة، ولن يتورع عن استخدام كل الأسلحة والأساليب المتاحة.

أمثلة مثيرة للتساؤل

العارفون بتركيبة النظام الأمنية، ومهاراته في هذا الشأن، يستبعدون قدرة المعارضة المسلحة على استهداف كبار الضباط، الذين يقودون المعارك. كما أنهم يقللون من أهمية الروايات التي يطلقها النظام، حول قدرات المعارضة المسلحة للوصول إلى أهداف دقيقة في بدايات الحراك السلمي، كما جرى مع خلية الأزمة في دمشق، أو بتفجيرات وقعت داخل الفروع الأمنية، ومنها فرع أمن الدولة وسط دمشق(الفحامة)، ومبنى المخابرات العسكرية في منطقة القزاز، ومبنى وزارة الداخلية، ولاحقاً فرع الأمن العسكري بحمص، ومبنى المخابرات الجوية بالسويداء. ولابد من الاشارة إلى أن هذه الأمثلة تتعلق بتفجيرات وقعت داخل هذه المقرات الأمنية، وليس بسيارات مفخخة مرت بجانبها، كما حدث مع الأمن الجنائي بدمشق في منطقة الجمارك.

خط ضيق

رجحان كفة جناح الصقور لدى النظام، بعد تصفية قادة جناح الحمائم (خلية الأزمة)، أثارت تساؤلات أخرى، حول سقوط أسماء جديدة من جناح الصقور؟ مع اختلاف طرق التصفية. نذكر منها، اللواء رستم غزالة، رئيس شعبة الأمن السياسي، وأحد المتهمين باغتيال رفيق الحريري، رئيس فرع الأمن العسكري بدير الزور اللواء جامع جامع، الذي قتل في معارك دير الزور، وتؤكد مصادر لـ«صور» أن رصاصة اخترقت رأسه من الخلف في تشرين الأول ٢٠١٣، وجامع هو أحد المتهمين باغتيال الحريري أيضاً. مقتل اللواء عصام زهرالدين في دير الزور، وهو الضابط الذي عوّمه

النظام، إلى جانب العميد سهيل الحسن الملقب بالنمر، على غير عادة النظام. في حادثة مقتل زهرالدين، مايثير الحفيظة، فالجنرال السوري الذي خاض معارك في محيط دمشق (حي التضامن، دوما، التل، وغيرها) إلى جانب باباعمرو في حمص، وصولا إلى رحلة مريرة في دير الزور وحماية مطارها العسكري، سقط بشكل مفاجىء بلغم أرضي في حويجة صكر، أثناء تمشيطها. السؤال الذي يطرحه الخبير عادل العوض، مَنْ قُتِّلَ إلى جانب زهرالدين؟ ليجيب بقوله: لايمكن الاقتناع بأن جنرال حرب مثل زهرالدين، يقتل لوحده في حالة تمشيط لمنطقة، دون أن يسقط معه أحد مرافقيه، أو مساعديه، فنحن نتحدث عن لغم أرضي انفجر بشخص، وليس باستهدافه عبر اطلاق النار عليه. ويضيف: مقتله جاء بما لايدع مجالاً للشك، نتيجة الخطأ الذي ارتكبه بتصريحه الصحفي الذي حذر فيه كل من غادر البلاد من العودة حتى ولو سامحته الدولة، متعهداً بأنه لن يسامح، وهذا خروج عن مبدأ الرضوخ لمشيئة الرئاسة التي كان لها موقف مغاير. إضافة إلى أن ـ يتابع العوض ـ تحرير دير الزور، والحالة الشعبية التي يحظى بها زهرالدين لاتتناسب مع موقف النظام التقليدي، الذي يمنع ظهور أبطال، وشخصيات قادرة على الانجاز الكبير إلا بأمرة وتوجيهات رأس النظام، وهذا ما خرج عنه زهرالدين، وتجاوز بذلك الخط الأحمر الضيق الذي يرسمه النظام عادة لجنرالاته.

عقاب شديد

شكلت حادثة مقتل زهرالدين صدمة لجمهور النظام، لكن اللافت أن أصواتاً خافتة منه، تسألت، لماذا كل هذا الاهتمام بزهرالدين، فيما عشرات الجنائز تصل يومياً إلى اللاذقية وطرطوس حيث معقل النظام؟ في صيف ٢٠١٤، استيقظ أهالي دمشق على سقوط منطقة الدخانية (قرب جرمانا والدويلعة) بيد المعارضة، انجاز عسكري مهم، لايمكن تجاهله، حققته المعارضة المسلحة من الجهة الشرقية لدمشق، أي فتح ثغرة استراتيجية، للغوطة الشرقية باتجاه الوصول إلى دمشق. بعد يومين تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الأخبار المحلية الموالية للنظام، مقتل اللواء رضا مخلوف من بستان الباشا باللاذقية. الخبر ليس عادياً، والشخصية المقتولة لم تك معروفة على نطاق شعبي.

لكن في خفايا القصة كما يسردها الناشط السياسي عمر الصباغ، أن مخلوف باع الدخانية التي سقطت دون إطلاق رصاصة واحدة، بمبلغ وصل يومذاك إلى أكثر من ٥٠ مليون ليرة، فعاقبه النظام بشدة عبر تصفيته، ومن ثم لفه بالعلم السوري واعتبره شهيداً، لتجري بعدها معركة ضارية لاسترداد الدخانية. ويرى الصباغ أن النظام قد يتساهل في بعض الأشياء، لكنه لا يمكن أن يتساهل بموضوع حساس يتعلق بالجغرافية التي يسيطر عليها قرب دمشق، هذا من الخطوط الحمر التي لا يسمح لأحد بتجاوزها، وهنا الخطأ الذي وقع فيه مخلوف، ومن الطبيعي أن يكون رد النظام صارماً في هذه الحالة. ليخلص إلى نتيجة أن النظام يتعامل مع كل حالة على حدة، وهنا التخلص من مخلوف أتى لتهديد مباشر يتعلق بدمشق، التي كان المعارضون المسلحون يقفون على تخومها، وهو ما استحق عليه ميتة غامضة في تفاصيلها، لكنها واضحة المعالم، وبالغة الدلالات.

من الثابت أن النظام يتعامل بقسوة، مع هكذا حالات، وفي تصفية العميد محمد سليمان صيف ٢٠٠٨، مثالاً واضحاً، بأن الثمن الذي يجب أن يدفعه أي شخص يقترب من تهديد المصالح الشخصية لرأس النظام، هو ثمن باهظ، يتمثل بالقتل. كان سليمان بمثابة مستشار عسكري للأسد، لكنه اتهم بمقتل المسؤول العسكري لدى حزب الله عماد مغنية بدمشق، وغيرها من الملفات المخابراتية، فكانت تصفيته رسالة لكل من يحاول التفكير بمجرد العبث.

> طرق التصفية الهزيلة التي تأتي مباشرة بعد ارتكابات لهذه الشخصيات، وممارسات لاترضي النظام، تؤكد أن النظام يحاول غسل جسده من ضباطه الكبار الذين يخرجون ولو قيد أنملة عن خطوطه الضيقة، المرسومة بدقة

المرض الغريب

لمع نجم اللواء رستم غزالة، ابن درعا، منذ أن كان معاوناً للواء غازي كنعان في لبنان، وتلا ذلك ترؤسه للمخابرات السورية في لبنان خلفاً لكنعان. وبعد اغتيال الحريري، واتهام غزالة بذلك، عاد ضابط المدفعية للعمل بدمشق، لكنه استمر في الترقية، وكافأه النظام بترؤوس شعبة الأمن السياسي. لعب غزالة دوراً مهماً في الحرب السورية، وهو من كبار الضباط المسؤولين عن قمع المظاهرات السلمية، ومن ثم المواجهة المسلحة. لكن غزالة كان من الواضح أنه عبء على النظام، فهو أحد المتهمين الرئيسيين باغتيال الحريري. قُتل غزالة بطريقة جديدة، إذ نشب في صيف ٢٠١٥، خلاف بينه وبين اللواء رفيق شحادة الذي يترأس المخابرات العسكرية، فكانت النتيجة، أن مرافقة شحادة تعرضت للواء غزالة وأشبعته ضرباً، فأدخل على إثر ذلك لمشفى الشامي بدمشق. فيما الرواية الرسمية تحدثت عن مرض غريب وخطير أصيب به غزالة، ليعلن عن وفاته عقب أسبوع. السؤال الذي لم يجب عليه، مسوقو القصة، هو أين كانت مرافقة غزالة أثناء الحادثة؟

مفاتيح التصفية

تميل كفة الترجيحات إلى تصفية النظام للواء غزالة، وذلك بالاستناد لعدة مفاتيح لهذه القضية، لرفض غزالة تقديم منزله في قرية قرفا بدرعا ليكون مقراً لحزب الله والقوات الايرانية، ودمره غزالة. إضافة إلى الموقف الضعيف لغزالة في قضية اغتيال الحريري. فأوكلت المهمة للواء شحادة المقرب جداً من الدائرة الأمنية والرئاسية الضيقة للنظام، إذ أن شحادة كان المرافق الشخصي للرئيس الراحل حافظ الأسد.

يرى الصباغ أن النظام البارع في طرق تصفية معارضيه، فاشل بامتياز في طرق تصفية مواليه، فلا يمكن الاقتناع أن ضابطاً مهماً، كغزالة، يقتل بهذه الطريقة التي يتم تسويقها، بأنه خلاف بين ضابطين كبيرين. إذ أن غزالة الذي عمل رجل مخابرات وسياسة في لبنان، لا يخلق عداوة مع كبار ضباط النظام الأمنيين، كما أنه يعلم يقيناً، أنه شخصية غير اعتيادية في عدد من الملفات السورية المعلقة. وبالمسطرة ذاتها يقيس الصباغ على اللواء شحادة، الذي لايتجرأ على ضابط كبير عينه الأسد، وله حضور على الساحة الدولية، فضلاً عن المحلية، ويعتدي عليه بهذه الطريقة، التي لايقبل بها النظام إطلاقاً، ولايسمح بها.

ويدلل الصباغ على رأيه ـ بأن النظام تخلص من غزالة ـ بأن غزالة بات عبئاً على النظام، ولم يك أداؤه كما يجب في تلك الفترة، إذ سجل له انجاز وحيد يتعلق بملاحقة المضاربين على الليرة السورية، فيما كانت أجهزة المخابرات التابعة للنظام منهمكة بالمواجهة العسكرية. ويضيف، إن إقالة شحادة المتهم بمقتل غزالة، دون محاسبة، يفسر رغبة النظام بالتخلص من غزالة، بدليل أن النظام كافأ شحادة فيما بعد بتعيينه مسؤولاً أمنياً وعسكرياً على دير الزور، التي قتل فيها اللواء زهرالدين بظروف غامضة، والجميع يعلم أن شحادة وزهرالدين لم يكونا على علاقة طيبة، ليخرج النظام بعد فترة ويعفي شحادة من منصبه بديرالزور. لكن اللواء شحادة حصل على لقب الضابط الذي يصفي أقرانه بتكليف من النظام، وهو يتنقل بالمناصب الأمنية وفقاً لحاجة النظام.

محاولة توثيقية

رصدت «صور» عدداً من أسماء كبار الضباط، الذين قتلوا في الحرب السورية، والتي تثار الكثير من التساؤلات حول ظروف مقتلهم، تفيد معلومات من مصادر خاصة حصلت عليها «صور» أن عدداً من كبار الضباط تخلص منهم النظام، مثل قائد القوات الخاصة اللواء محمود عزيز حسن، في معارك حلب، واللواء محسن مخلوف، قائد الفرقة ١١ دبابات، في معارك مدينة تدمر، واللواء عدنان عمران رئيس أركان إدارة الدفاع الجوي، في الغوطة الشرقية، واللواء حسين إسحق قائد الدفاع الجوي في معارك الغوطة الشرقية، واللواء محيي الدين منصور قائد الفرقة الخامسة في معارك ادلب، والعميد محمد محسن خضر قائد اللواء ٦٥ في الفرقة الثالثة، والعميد مظهر زاهر معاون رئيس اللجنة الأمنية في حلب، والمسؤول الأمني الأول في محافظة حمص رئيس فرع الأمن العسكري العميد حسن دعبول، ورئيس قسم المخابرات الجوية في السويداء الرائد أسد العبدو ونائبه النقيب إبراهيم العلي، وقائد الفوج الخامس اللواء محسن جامع بمحيط مدينة السخنة، والعميد غسان يحيى يونس رئيس أركان اللواء ٦٠ المدرع شرقي تدمر.

لكن ما يثير التحفظ، والانتباه، في آن واحد، أن النظام الذي لايتساهل مع ضباطه في حال ارتكبوا ما يخالف قناعاته وتوجهاته، لماذا يتغاضى عن آخرين؟ المثال المطروح هنا يتعلق بالعقيد حافظ مخلوف، شقيق رامي مخلوف، ابن خال الرئيس السوري. وما شفع لمخلوف المتورط بكثير من قضايا الفساد الكبرى، أنه أثبت قدرات هائلة في البطش بالثورة، والتنكيل بالثوار، فضلاً عن صلة القرابة.

بادرة حسن نية

هذه كلها مؤشرات تؤكد أن النظام هو من تخلص من هؤلاء الضباط، ومن غير المستبعد أن تطال قائمة التصفيات المستمرة أسماء كبيرة، ومنها اللواء شحادة نفسه لطمس كل معالم الجرائم التي ارتكبها، النمر (سهيل الحسن)، العميد وفيق ناصر المسؤول الأمني بالسويداء ودرعا، اللواء محمد خضور الذي يدير معارك دير الزور حاليا، وقبلها الحسكة وحلب. إذ ثمة ما يلوح بالأفق، أن الحسم العسكري للحرب في سورية، نتيجة التوافق الأمريكي الروسي، الذاهب نحو الحل السياسي، يستلزم من النظام التخلص من كبار ضباطه المتهمين بارتكاب جرائم الحرب، كبادرة حسن نية.

وقفة للتنديد باختطاف محمد مصطفى
المصدر: وكالة سمارت

فوضى السلاح تغيّب مدير تربية حلب

جورج.ك.ميالة

أعلنت مديرية التربية الحرة بمحافظة حلب، عن تنفيذ اضراب شامل لمدة يومين في الثالث والرابع من شهر كانون الأول الجاري، احتجاجاً على استمرار اعتقال مديرها محمد مصطفى.

وقالت المديرية في بيانها: «إيمانا منا باستقلالية التعليم وحياديته وحرصاً منا على تأديته لرسالته في حضارة الأمم، وبعد مرور أكثر من شهر على اختطاف مدير التربية والتعليم بحلب الأستاذ محمد مصطفى، وبعد الوعود المتعددة بالإفراج عنه لأكثر من مرة، وحرصاً منا على استمرار العملية التعليمية وعدم الإضرار بها، عدم تدخل الفصائل العسكرية فيها، فإننا نعلن الإضراب».

وأضافت المديرية في بيان وصلت لـ«صور» نسخة منه أن الإضراب قابل للتمديد حتى إطلاق سراح مدير التربية، محملة حركة «نور الدين زنكي» المسؤولية عن كل ما يلحق به من أذى ومن أضرار للعملية التعليمية.

وكان مدير التربية والمسؤول الإعلامي فيها بالاضافة إلى سائق عامل فيها، قد تم اختطافهم في شهر تشرين الثاني الفائت، بالقرب من قرية الحور التابعة لبلدة قبتان الجبل غربي مدينة حلب، بعد خروجهما من عملهما الرسمي بقرية الهوتة.

وبعد أسبوع من الاختطاف، اعترفت حركة نور الدين الزنكي على لسان أحد قادتها، المدعو حسام الأطرش، بوجودهم في سجون الحركة، وأن المدير سوف يقدم للمحاكمة بتهم الفساد والخيانة.

وأفرجت الزنكي بعد عدة أيام، عن مسؤول الإعلام والسائق، دون توجيه أي تهم لهم، مع سرقة حاجياتهم الشخصية وهواتفهم المحمولة، فيما بقي مدير التربية لديهم.

وبعد عشرين يوماً سمح لأحد أخوته بلقائه لعدة دقائق، والذي نقل عنه أنه تعرض لمضايقات من السجانين، وأنه بقي سبعة عشر يوماً في زنزانة انفرادية، وكان وضعه الصحي والنفسي سيئاً، وأنه لم توجه له أي تهمة، وكل ما في الأمر هو تسريب تهم اعتباطية وغير رسمية نقلت عن لسان بعض قيادات الحركة، كتهم الفساد وإهدار المال العام.

يقول رئيس دائرة الرقابة الداخلية في مديرية التربية أحمد نديم سليمان: «مع تحفظنا على جميع الاتهامات الموجهة له، فالأمر غير قانوني، فقد تم اختطافه وليس اعتقاله، إضافة لعدم وجود أي مذكرة توقيف رسمية باعتقاله، والحركة ليست جهة وصائية على المؤسسات المدنية، وليس من حقها أن تكون الجهة المدعية على متهم والجهة المنفذة لاعتقاله والجهة المحاكمة له أمام محاكمها».

وأكد نشطاء من أبناء المنطقة أن مدير التربية محمد مصطفى قد تشاجر قبل أيام مع أحد مسؤولي ملف التعليم بحركة نور الدين الزنكي، بعد رفضه تعيين معلمين مقربين منه دون إجراء مسابقة رسمية في المدارس التابعة للمديرية.

تتبع مديرية التربية والتعليم للحكومة السورية المؤقتة، والتي أصدرت بعد عملية الاختطاف قراراً بتعيين محمد رامز كورج مديراً مكلفاً للتربية والتعليم في محافظة حلب.

وكانت فعاليات مدنية ونشطاء قد نظموا عدة وقفات احتجاجية للضغط من أجل إطلاق سراح مدير التربية، في مناطق متعددة من محافظة حلب.

يقول الناشط عمران الحلبي لمجلة «صور»: «على مديرية التربية التحدث مع داعمي حركة نور الدين الزنكي، وليس مع قيادات الحركة، فهم الجهة الوحيدة الكفيلة بالضغط للإفراج عن الأستاذ محمد».

وتتعرض الحركة لانتقادات واسعة من أبناء ريف حلب بسبب اعتقالاتها المتكررة لكثير من الناشطين، دون توجيه تهم لهم، ويعتبر حسام الأطرش القائد العسكري والشرعي فيها، المسؤول المباشر عن اختطاف ناشطتين اغاثيتين ايطاليتين في آب ٢٠١٤، اللتين تم إطلاق سراحهما بعد عام لقاء دفع فدية مالية مقدارها ١٢,٥ مليون دولار، قبض الأطرش منها مبلغ ٥ مليون، حسب ما أكد نشطاء وقتها.

المسار التفاوضي السوري

محادثات جنيف

الجولة الرابعة	٢٣ فبراير/شباط ٢٠١٧
الجولة الخامسة	٢٣ مارس/ آذار ٢٠١٧
الجولة السادسة	١٦ مايو/ أيار ٢٠١٧
الجولة السابعة	١٠ يوليو/تموز ٢٠١٧
الجولة الثامنة	٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧

١٣
جولة من المفاوضات بين جنيف وأستانة في ٢٠١٧ دون تحقيق أي منجز تفاوضي، سياسي، أو عسكري

محادثات أستانة

الجولة الأولى	٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧
الجولة الثانية	١٥ فبراير/شباط ٢٠١٧
الجولة الثالثة	١٤ مارس/آذار ٢٠١٧
الجولة الرابعة	٤ مايو/أيار ٢٠١٧
الجولة الخامسة	٤ يوليو/تموز ٢٠١٧
الجولة السادسة	١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧
الجولة السابعة	٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧
الجولة الثامنة	٢١ ديسمبر /كانون الاول ٢٠١٧

من يمكنه وضع الدستور، وكيف يمكن تطبيق ذلك في سوريا؟

عاصم الزعبي

في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، صدر القرار ٢٢٥٤ عن مجلس الأمن الدولي، والذي تضمن فيما جاء فيه، وضع خارطة طريق لتسهيل عملية الإنتقال السياسي في سورية، وبعد صـدور القرار منح المبعوث الدولي ديمستورا الأولوية لإجراء إنتخابات، ووضع دستور جديد كخطوات رئيسية لتنفيذ القرار المذكور، وأيـدت حينها الولايات المتحدة وروسيا هذا الـرأي، وأعلنتا أن شهر آب / أغسطس ٢٠١٦، هو الموعد النهائي لصياغة الدستور.

من يمكنه وضع الدستور؟

من المتعارف عليه دولياً، وخاصة في الدول التي تشهد ثـورات، أوإنقلابات عسكرية، أوتغير جذري للنظام الحاكم، أن هناك جهتان تقوم إحداهما بوضع الدستور أوصياغته:

أولاً: جمعية تأسيسية: إن صياغة جمعية تأسيسية للدستور تستخرج إجماع جميع القوى السياسية، والـذي يكرس لاحقاً من خلال إستفتاء شعبي.

ولكن في هذه الحالة من الممكن أن يكون هناك خطر في البحث عن إجماع شكلي، يؤثر سلباً على حساب الدقة التقنية، أوإنتاج نص دستوري قد يتم رفضه في الإستفتاء الشعبي إذا كان الإستفتاء مثالياً.

ثانياً: لجنة خـبراء: وهنا يتم إعـداد النص الدستوري على أساس معايير تقنية، ويكتسب شرعيته الديموقراطية من خلال إستفتاء شعبي.

وفي هـذه الحالة هناك خطر يكمن في تهميش بعض القوى السياسية والإجتماعية، مايؤدي إلى فشل الدستور في تأدية وظيفة التكامل(المصالحة).

هل يجب أن تكون النصوص الدستورية فريدة؟

ليس هناك دساتير أصيلة أوفريدة تماماً، ويتأثر معظمها بمذاهب ونصوص قانونية جاءت من الخارج، ويمكن لصانعي الدستور الإطلاع على نماذج خارجية، ومحاولة فهم كيفية عملها عملياً، فالدستور الحي يجب أن يشعر أصحابه أنه يخصهم، ولابد أن يحتوي على علامات المجتمع المميزة، ومن المستحسن تجنب النصوص الغريبة عن التقاليد الوطنية.

مضمون الدستور الأساسي.

أولاً: الجزء العضوي، ويتضمن الامور التالية:

١: يحكم تنظيم ومسؤولية وعلاقات السلطات العامة فيما بينها.

٢: يحدد أصول الإنتخابات، ومراقبة السلطات وإستبدالها.

٣: يمكنه تحديد تلك الأصول بشكل عام، أو وضع قائمة مفصلة في الممارسة الدستورية.

ثانياً: الجزء العقائدي، **ويتضمن الأمور التالية:**

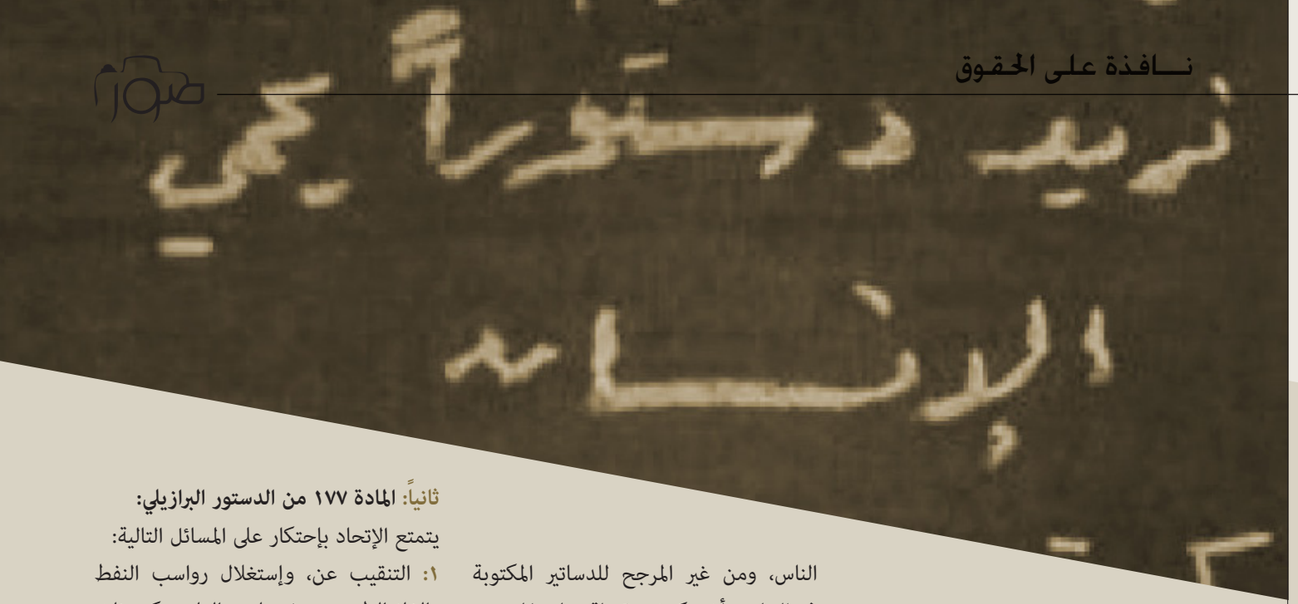

١: يسرد الحقوق والحريات، ويلعب دوراً رمزياً وتثقيفياً خلال المرحلة الإنتقالية.

٢: يلعب دور التكامل عن طريق تقديم قائمة من القيم التي تعبر عن خصائص المجتمع، ومن الأفضل أن يكون موجزاً لتفادي إستحالة تطبيق الدستور(كالسرد المفرط للحقوق الإجتماعية).

٣: يجب إستبعاد القيم التي يمكن أن تكون مصدر خلاف، والإشارة إلى الرموز التي تعبر عن الهوية الوطنية.

المشاركة السياسية الحقيقية في صياغة الدستور

في عام ٢٠٠٣، أصدر المعهد الأميريكي للسلام تقريراً عن صياغة الدستور، يؤكد على أهمية «المشاركة السياسية الحقيقية»، والتي تعرف بأنها «عملية تسمح بالإندماج الإجتماعي، والأمن الشخصي، وحرية التعبير والتجمع»، ووفقاً لهذا النموذج تكون عملية الصياغة عادةً طويلة، وتحتاج لموارد كبيرة لتحقيق النجاح.

ويؤكد التقرير أن الدساتير الديمقراطية لايمكن أن تكتب من قبل جهات خارجية نيابة عن أبنائها، لان الدساتير في الأصل تعالج مظالم الناس، ومن غير المرجح للدساتير المكتوبة في الخارج أن تكون مقبولة على المستوى الشعبي.

هـل يستجيب الـدسـتـور عند صياغته للخصوصيات المحلية؟

هناك مسألتان على قدر كبير من الأهمية، لابد من مراعاتهما عند صياغة أي دستور، فهما تساهمان في تحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز الوحدة الوطنية:

الأولى: الإعتراف بالأقليات (العرقية والدينية)، وبخصوصياتهم وحقوقهم.

الثانية: الإشار إلى الموارد الطبيعية في البلد، وأحقية الشعب في الإستفادة منها، ودورها في بناء مؤسسات الدولة.

أمثلة عـن بعض الـدسـاتـير، المتعلقة بالخصوصيات المحلية.

أولاً: المادة ٣٥ من الميثاق الكندي للحقوق والحريات:

١: إن الحقوق الموجودة الأصلية، وحقوق المواثيق والعادات الأصلية للسكان الأصليين لكندا معترف فيها ومؤكدة.

٢: في هذا القانون، تتضمن عبارة (السكان الأصليين لكندا)، شعوب الهنود الحمر، والأنويت، والميتس الكنديين.

ثانياً: المادة ١٧٧ من الدستور البرازيلي:

يتمتع الإتحاد بإحتكار على المسائل التالية:

١: التنقيب عن، وإستغلال رواسب النفط والغاز الطبيعي، وغيرها من الهايدروكربونات السائلة.

٢: تكرير النفط المحلي أوالأجنبي.

٣: إسـتـيراد وتصدير المنتجات الأساسية والمشتقات الناجمة عن الأنشطة الواردة في الفقرات الفرعية السابقة.

٤: النقل البحري للنفط الخام ذي المصدر المـحـلي، أوالمشتقات النفطية الأساسية المتجة في البلاد، إضافة إلى نقل النفط الخام ومشتقاته، والغاز الطبيعي من أي أصل كان بالأنابيب.

٥: التنقيب والتعدين والتخصيب، وإعادة المعالجة والتصنيع والتجارة في الخامات والمعادن النووية ومنتجاتها.....

لابـد في سورية من مـراعـاة هـذه الأمـور وغيرها عند صياغة الدستور القادم، ففي العقود الماضية كـان الدستور والطريقة التي صيغ بها والمـواد التي تضمنها أحد أهـم أسـبـاب الـصراع المندلع منذ سبع سـنـوات وحتى الـيـوم، والـوضـع في هذه المرحلة يتطلب التصدي لهذا الصراع، وليس تكرار ذات السياسة المنغلقة التي كانت سائدة منذ أن وضـع دستور عـام ١٩٧٣ ومازالت مستمرة حتى اليوم.

الاقتصاد السوري
الانهيار واستحالة العودة

د. أحمد يوسف

تاريخياً، تؤكد الحقائق المتلقة بالتطورات الاقتصادية وعوامل التنمية أنه لا تندر حالات التحول التراجيدي في النظم الاقتصادية، في الظروف الاعتيادية للنمو. فقد يرى المرء تراجعاً في مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي بفعل أخطاء في السياسات الاقتصادية أو بفعل ما تفرضه الظروف الطبيعية التي يمر بها البلد الذي يشهد التحول، ولا شك أن ذلك لا يعصى على الحلول التصحيحية المقدمة من الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين للخروج من المأزق الاقتصادي. إلا أنه تندر حالات الانهيار الاقتصادي في جميع النظم الاقتصادية وفي مختلف الظروف، لأنه يندر أن تجتمع جميع القوى اللازمة والشروط الكافية لعملية الانهيار، لكن إذا شاءت الظروف ومسبباتها اجتماعَ تلك القوى، فلن تتوقف عملية الانهيار عند الحدود الاقتصادية، بل ستتجاوزها إلى انهيار المجتمع ليس بمختلف تكويناته وتوجهاته فحسب، بل بآماله وأحلامه وخططه المستقبلية التي تتحول سراباً.

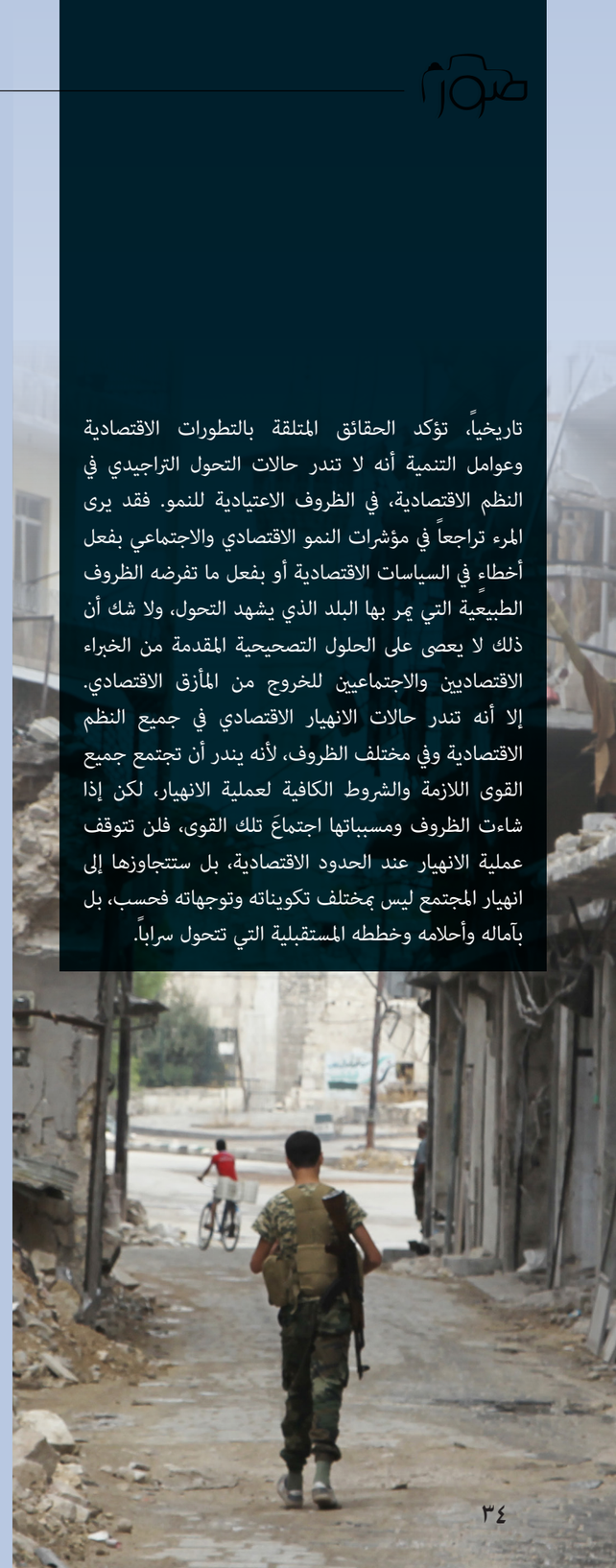

انهيار اقتصادي ثنائيُ المصدرِ

إن سخرية قدر السوريين فرضت عليهم معايشة أسوء انهيار اقتصادي شهدته دولةٌ شرق أوسطية منذ بدايات القرن العشرين وتجاوز في حجم كارثيته ما شهدته دولة العراق المجاورة التي ما برحت أن تخرج من الحروب المتتالية منذ انطلاق حرب السنوات الثماني مع إيران في بداية العقد الثامن من القرن الماضي، لتدخل في أزمات التفكك الاجتماعي والتدهور الاقتصادي تحت تأثير عوامل التدخل الخارجي لإخراج القذارة المتراكمة داخلياً إلى السطح وإبرازها بالشكل الذي يؤدي إلى استحالة التعايش لقرون قادمة. فالأنهيار السوري أشد وطأةً من ذلك الذي يعيشه العراق، ولا شك أن انعكاسات ذلك على الاقتصاد يحمل بكل قوة دلالات انهيار المنظومة الاقتصادية التي ترسخت قواعدها على امتدادِ الجغرافيا السورية، وإن كانت تلك المنظومة لا تملك من مقومات القوة سوى عامل الحماية الأمنية لها، وهو العامل الأقوى لبقائها على مدى خمسة عقود.

انطلاقاً من ذلك فالانهيار الاقتصادي السوري ليس وليد لحظة الحراك التالي لأحداث الخامس عشر من شهر آذار ٢٠١١، بل هو انهيار ثنائي المصدر، إذ أنه من جهة نابعٌ من فلسفة اقتصادية سفسطائية سادت لنصف قرن، ولا يُفهم حيثياته النظرية والتطبيقية إلا من منظور بناء مصالح فئات مؤطرة ومحددة سمتها الواضحة الولاء المطلق للسلطة السياسية، ودخلت ساحة الاقتصاد من بوابة الولاء، لا من بوابة الانتماء إلى دائرة الإنتاج والخدمات التي كانت تتمايز في سوريا الخمسينيات عن دائرة السياسيين التي كانت تبحث عن الاستقرار دون جدوى.

ولم تمض سنوات سطوة الفلسفة الغوغائية في الاقتصاد السوري دون اختناقات كادت أن تؤدي بالنظام إلى هاوية السقوط في مراحل مبكرة نسبياً من عمره، إلا أنه كان يشهد انسلاخات شكلية من السياسات الاقتصادية، فالانتقال من الإدعاء ببناء النموذج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الموسوم بكلمة الاجتماعي غيرت في شكل القطة الصيادة، دون أن تمس مالك القطة بسوء، وظل الأمر سيان في مرحلتي بناء النظام الاشتراكي وبناء نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، الذي جاء متأخراً جداً عن الركب العالمي بغض النظر عن مضمونه.

ومن جهة أخرى نجم الانهيار عن منهجية واضحة لتدمير البنى التحتية من طرفٍ النزاع السوري، إذ تبين بعد ست سنوات من الصراع على الأرض السورية أن العدو الأول للمتنازعين لم يكن سوى سوريا البلد والصناعة والزراعة والنمو، لأن حجم الدمار لا يمكن أن يُفسر إلا عندما نضع في حساباتنا نواتج سقوط البراميل من طرف وتفكيك المصانع أو حرقها من طرفٍ آخر. طبعاً هذا لا ينفي مطلقاً وجود منتمين لسوريا التي يراد لها البناء والتنمية في هوامش مراكز القرار.

الارتهان للخارج

النتيجة الطبيعية للسياسات الاقتصادية في مرحلة ما قبل الحرب إلى جانب انهيار المنظومة الأخلاقية في ظل الحرب هي خلق حالة مأساوية، توسعت دائرتها لتشمل الأداء التنموي اقتصادياً وبشرياً، من خلال تدميرهما بصورةٍ مباشرة، ليتدهور الوضع إلى درك الأسفل ببلوغ الخسائر أرقاماً فلكيةً، تنتهي معها كل أملٍ ببناء سوريا الوطن في الأمد المنظور. إذ تصدر بعض الإشارات التي تبين حاجة الاقتصاد السوري إلى تريليون دولار أمريكي للعودة إلى الوضع الذي كان يسود قبيل الحرب مباشرةً، كيف لا؟ وشهد البلد دماراً شاملاً أدى إلى ارتهان سوريا الدولة والسيادة إلى قوى خارجية تقاسمت النفوذ في الجغرافيا والثروات والقرارات، وشرذمت القوى البشرية عبر خلق ولاءات جديدة لقوى لا تعرف من سوريا سوى الموقع والثروات لأهميتهما الاستراتيجية في حساباتهم.

تعددت مظاهر الانهيار وتوسعت رقعتها في ظل مفردات جديدة في القاموس السوري، ولعل صفوة تلك المفردات تكمن في توسع النفوذ الإيراني في مركز القرار السياسي والعسكري السوري. نفوذٌ أداته السطوة المالية، والقوة العسكرية المتعددة الجنسيات والمستقدمة في هيئة قوات إنقاذ لقيم حسين وزينب. والتي لا تمت بكل تأكيد بأي صلة بمؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية وأهميتها للخلاص من المستنقع الدموي الذي أغرق الحياة في وحل الطائفية الذي يتحدد في عموم الجغرافيا السورية. جوهر الوجود الإيراني في المعادلة السورية هو الحفاظ على الهياكل لتستظل بها في طريقها الممتد من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد ودمشق، وإن كان ذلك من عوامل ترسيخ الانهيار الاقتصادي والاجتماعي. فالتنمية المطلوبة إيرانياً هي تنمية الهجرة الخارجية والتغيير الديموغرافي لمصلحة القوى المستوطنة في أطراف دمشق لرسم ملامح سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة لسوريا، تكون فيها السيطرة الاقتصادية لإيران وأعوانها.

إذا كان الإدراك الإيراني للحدث السوري متولدٌ من زاوية حمايتها للنظام السياسي إلى جانب الانهيار الاقتصادي لحماية امتدادها غرباً وبناء عمق استراتيجي متواصل جغرافياً يمتد إلى المتوسط مع الحفاظ على وحدة الجغرافية والإرادة التي تفرض الضرورات الإيرانية موالاتها المطلقة لها. فإن الدور الروسي والأمريكي يتميز بشمولية أكبر، ولا يتوقف عند الحدود المرسومة إيرانياً. وقد بدأت كلتا الدولتين برسم خارطة نفوذهما في سوريا عبر تقسيمها إلى مناطق نفوذ تحدد من خلالها استراتيجيتيهما المستقبليتين في منطقة الشرق الأوسط عموماً، استعداداً للانطلاق نحو مرحلة تسود فيها توازنات جديدة وترسم فيها خرائط تخدم تلك التوازنات.

العودة المستحيلة

لذلك نرى بأن البحث في التبعات الاقتصادية للأزمة السورية تتجاوز الأرقام الصماء التي يمكننا تحليلها وإطلاق الروح فيها لاستشفاف المستقبل السوري، لأن تلك الأرقام وما يمكن أن نستنتج منها لا تفيد إلا في حالة بقاء سوريا الجغرافيا ثابتاً رغم تغير كل الظروف، وبات ذلك مستحيلاً بعد الانتشار الأمريكي في الشمال والروسي في الغرب، مما أدى إلى غياب جدوى البحث في عوامل انهيار الاقتصاد السوري وسبل إعادة بنائه.

تفيد التجربة العراقية المشابهة للحالة السورية والأقدم انهياراً ببقاء تفكك المنظومة الاقتصادية -كنتيجة لحالة التغييرات السياسية- ثابتاً في المعادلة العراقية، إلى جانب تحول السياسة إلى متغير تابع للقوى الاقليمية والدولية على حدٍ سواء. وقياساً على ذلك وبشيء من التحليل المنطقي لا يمكن رؤية الاقتصاد السوري إلا من زاوية ثبات عامل التفكك في ظل التغييرات السياسية التي ترسمها القوى الخارجية لمرحلة ما بعد توقف آلة الحرب عن العمل بعد هذه السنوات من الدمار.

يبقى تحقيق الاستقرار مرتبطاً بتحقيق التوازن في المصالح الدولية على امتداد خارطة المنطقة، مما يوحي بأن عملية الاستقرار الاقتصادي لن يجد طريقه إلى التطبيق في الأمد القريب، إذ أن الحدث السوري يشكل العاصفة التغييرية التي تهب رياحها باتجاه خرائط سياسية أخرى في المنطقة، وتستهدف تغييرها تحقيقاً للمصالح الدولية التي تعاني الركود تحت ظروف تطبيق نظم سياسية واقتصادية باتت عبئاً على القوى الممثلة لتلك المصالح.

مجلات الأطفال السورية بعد ٢٠١١

أدونيس غزالة

قد لا يخفى على أحد وضع الطفل السوري والانتهاكات التي ارتُكبت بحقه منذ بدء الأزمة إلى الآن. أمام هذا المشهد المأساوي كان هناك محاولات من جهات مدنية لإيجاد حلول وبدائل تخفف من الأزمات العميقة والبالغة التعقيد، بالالتفات إلى المنتج الثقافي الموجه للطفل السوري، لما له من دور في بناء هوية الطفل الإنسانية وتعزيزها وغرس قيم المواطنة، إذ الأطفال هم الشريحة التي يعوّل عليها في البنى المعرفية والثقافية والعلمية لأي مجتمع.

مجلات الأطفال السورية التي بدأت مسيرتها منذ ٢٠١٣،هي من المنتجات الثقافية التي كان هدفها الأساسي التواصل مع الطفل، لما لها من أهمية في بناء شخصيته وبلورة اهتماماته، خاصة في ظل المآسي التي عايشها، والعنف الذي مورس عليه بشكليه المادي والرمزي. فهذه المجلات نافذة ثقافية لتنمية مهارات القراءة والحوار والمناقشة. كما أنها مؤثر ثقافي تربوي رافد لعملية توجيهه، وتنحو نحو تنمية مداركه المعرفية واللغوية والجمالية وتطويرها، وتكوين عادات وقيم يؤمن بها، وتسهم أيضاً في إشباع خياله وإغناء رغبته في القراءة، وتهيئ له فرص اكتساب خبرات ومهارات عديدة.لذلك تعدُّ رديفاً حقيقياً للكتاب المدرسي، وجزءاً من العملية التربوية والتعليمية، وبديلاً لمن حرموا من مدارسهم، خاصةً أنها تتميز بالتنوع، وتتوجه إلى شرائح عمرية مختلفة من الأطفال، وبالإمكان أن تكون في متناول أكبر عدد منهم.

مجلتا أسامة والطليعي كانتا من أبرز المجلات الموجهة للطفل ما قبل الأزمة السورية، وهما مازالتا مستمرتين في الصدور حتى الآن، وعلى الرغم من أهميتهما في حياة الطفل السوري تربوياً وتعليمياً، إلا أنهما لم تبتعدا عن الوعي النمطي المؤدلج والتلقيني، وخاصة في ظل الأزمة. هذه الأدلجة التي رفضتها أول مجلة أطفال تم تأسيسها بعد بدء الأزمة، وهي طيارة ورق(٣ آذار ٢٠١٣)التي صرحت في أكثر من مكان أنها لم تسقط في فخ قولبة الأطفال سياسياً في ظل الاستقطاب الحاد الذي تشهده البلاد، وتبعتها على الخطى نفسهامجلة زيتون وزيتونة(٧ آذار ٢٠١٣)، لتلحق بهما الكثير من المجلات مثل (قصب، وزورق، وبياعة الزنبق ٢٠١٣) (قوس قزح،وتين بعل، وسنونو، وغراس، وخطوات صغيرة ٢٠١٤)، (حنطاوي، وعطاء ٢٠١٥).

لم يكن بالإمكان أن أتابع المنتج الثقافي الذي قدمته كل مجلات الأطفال بعد٢٠١١، لأسباب عدة، ولكن يمكنني أن أقول إنني اطلعت عليها، وتابعت مجلتين منها هما: طيارة ورق، وزيتون وزيتونة، هذا الاطلاع وهذه المتابعة تجعلني أستشرف وضعاً ثقافياً جديداً يعيد إنتاج الفضاء المعرفي لدى الطفل، لجعله منفتحاً على إنسانيته وعلى الآخر، وحمايته من عمليات الإقصاء والتهميش التي يتعرض لها، من خلال زجّه خارج طفولته، وتحييده عن أي صراع إيديولوجي، ثم التعامل معه بموجب شرعة حقوق الطفل التي تنص عليها المواثيق العالمية.

تأسست هذه المجلات في مناطق مختلفة من سورية، كان هدفها واحداً، هو الطفل السوري، متفقة على قيم المساواة والمصداقية والإبداع والتعاون والتسامح والسلام والتفاهم، مركزة على رفع سوية الوعي بحقوق الطفل، متبعة طرق التربية الحديثة والتعلم البنّاء (معرفياً ولغوياً وبصرياً ونفسياً)، إضافة إلى المهارات الاجتماعية والحركية. فهي تحاكي الإنسان في هذا الطفل، بغض النظر عن انتمائه أو دينه أو جنسه. وقد كان السبب الأول لصدورها هو تعويض الأطفال عن غياب المجلات

السورية والعربية، وإبقاؤهم على تواصل مع القراءة والكتابة في ظل الحرب والنزوح وغياب المدرسة ووسائل التواصل الأخرى، واقتصر توزيعها على مناطق معينة، بسبب المعوقات التي واجهتها.

على الرغم من ذلك من حيث المنتج الثقافي يمكننا أن نستشف أنها ليست حصرية أو خاصة بمنطقة معينة دون غيرها، بل هي موجهة لكل طفل سوري في أي بقعة وُجد(في الداخل أو الخارج، في المناطق الساخنة أو ما يسمى بالمناطق الآمنة)، فطفل من السويداء أو طرطوس سيستمتع بها، ويتعلم منها بالقدر نفسه الذي يستمتع بها، ويتعلم منها طفل من إدلب أو حمص. هناك حاجة ملحة لهذه المجلات تربوياً ونفسياً،بسبب طبيعة خطابها التربوي والتعليمي،خاصة في ظل غياب القيم المدنية. فهي تساهم في تأسيس وعي إنساني ومدني، أطفالنا في أمس الحاجة إليه، ولا نبالغ إذا قلنا إن العنف الرمزي الذي يتعرض له أطفال المناطق الآمنة، ليس أقل خطورة من العنف المباشر الذي يتعرض له أطفال المناطق الساخنة.

بعد سنوات من العمل الجاد،الذي بذله القائمون على هذه المجلات مابين ٢٠١٣ و٢٠١٧، نفاجأ بعناوين مؤلمة مثل: «الطفل السوري يفقد صحافته»، الصادر عن جريدة عنب بلدي، أو «توقف الدعم ينهي مسيرة مجلات الأطفال»، الصادر عن جريدة زيتون. هذه العناوين التي تضمنت تصريحاً(ببدء رحلة الانحسار في ظل غياب الدعم المالي المقدم من قبل المنظمات، والذي أسهم بشكل فعال في عمليات الطباعة والنشر والوصول إلى الشريحة المستهدفة، فزيتون وزيتونة التي وصلت إلى العدد٩٣، وطيارة ورق التي وصلت إلى العدد ١٠١، كانتا آخر المجلات المتوقفة عن الصدور ورقياً، بعد توقف الدعم المقدم من قبل مؤسسة دعم الإعلام الحر(ASML)، المعروفة بـ«سمارت» والتي تولّت دعم عدة مجلات سورية مخصصة للأطفال).

توقف دعم هذه المجلات على اعتبارها منتجاً ثقافياً ولا يدعم أي طرف من أطراف الصراع، همه الوحيد هو الطفل، إشارة واضحة إلى أنّ هيئات العمل المدني، والمنظمات الأممية التي تعنى بشؤون الطفل، تفتح عيناًعلى المشكلة وتغمض العين الأخرى، حين تتناقض مع مواثيقها التي تبقى في جانب كبير منها حبراً على ورق. ففي ظل غياب إمكانات الدعم الداخلية الناتجة عن التردي الاقتصادي والثقافي الحادين، كان الأجدى من المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بالطفل أن تضطلع بكامل مسؤولياتها في إيجاد ودعم الوسائل الثقافية التي تعنى بالطفل، خاصة أن بنود لوائحها العريضة تقرّ بأن: «تحت أي ظرف كان، يجب أن يحظى الطفل بحقوقه».

ولكن على ما يبدو هذه اللوائح هي المرآة الفعلية للكيفية التي يتم من خلالها تغليب مصلحة على مصلحة، ففي سلّم المصالح المرتفعة للعالم، تتلاشى في الأعالي التفاصيل الصغيرة لابتسامة طفل أو طفلة، كان يمكن أن تحدث لو أن هناك من يكترث جدياً. فإذا كان هناك بالفعل صعوبات في تمويل مجلات أطفال الداخل ما الذي يمنع من إنتاج هذه المجلات في الخارج، أي في الدول المانحة، وإدخالها إلى سورية كما تدخل المساعدات الغذائية.

أطفالنا ضحية واقع، ذنبهم الوحيد أنهم وُجدوا فيه، فالطفل السوري في كافة المناطق يعاني من عوز إنساني حاد. ومن المؤسف أن نختصر هذا العوز إلى الحاجات المادية من غذاء ولباس ومأوى، متناسين الضغوط والآثار النفسية التي كان يمكن لمجلات الأطفال أن تخفف من وطأتها، وأن تحافظ ولو جزئياً على ما تبقى من هذه الطفولة المسلوبة، وتكون بوصلةً لمشاريع الدعم النفسي التي نشطت ميدانياً.

الحلول كثيرة ولكن لمن يريد أن يفتح عينيه. (طفلتي الصغيرة ذات الخمس سنوات التي تشاركني رأيها بما أكتب، قدمت حلاً: قررت أن تتبرع بما ادخرته في حصالتها، لتعاود المجلات صدورها).

هل نحن بحاجة لمنتحرين أيديولوجين؟

ليدا زيدان

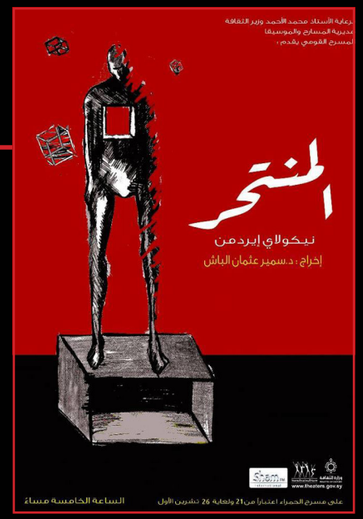

ثمة أناس ينتحرون في كل زمن، أياً تكن الأسباب، هناك من يقرر في لحظة ما بأن الحياة لا تستحق العناء وغير ذات قيمة، ويحكم على نفسه بالموت.

الانتحار ظاهرة اجتماعية ذات حساسية عالية، إلا أنها تحدث بشكل فردي، تبدأ الفكرة في عقل الشخص، وتكبر على حساب أية فكرة تحاول الوجود غيرها، لتصل في النهاية هذه الذات المفكرة الى لحظة افناء ذاتها

قد يبدو الانتحار الفردي الذي يحدث بقرار شخصي معقداً ويحتاج إلى معالجة نفسية وفلسفية عميقة، إلا أن هناك نوع آخر من الانتحار أكثر غرابة وإثارة للجدل وهو الذي لا يحدث بقرار وداخل عقل المنتحر وإنما في عقول من حوله، يزرعون البذرة في رأسه ويدعمونها بخلق حالة وهمية بالخلاص في عقل الهدف ويدفعونه ليكون الضحية.

«المنتحر الإيـديـولـوجـي» حالة ماثلة في مجتمعاتنا حتى اللحظة، ومن المهم أن نفهم تلك البنية النفسية الهشة، التي من الممكن في لحظة ما أن تقبل أن تنهي وجودها من أجل فكرة أو ايمان ما..

مسرحية «المنتحر» تصور هذه الظاهرة من وجهة نظر مختلفة وخاصة، وهي مسرحية تم عرضها مؤخراً على خشبة مسرح الحمراء في دمشق، للكاتب الروسي نيكولاي ايردمن، وقد قام بترجمة النص الدكتور سمير عثمان الباش كما أنه أخرج العمل، وكان قد كتب النص عام ١٩٢٨ في بدايات الحكم الشيوعي في روسيا، وتم منع عرض هذه المسرحية بأمر من الحكومة الستالينينة، ولم يعرض إلا بعد وفاة كاتبه في عام ١٩٨٠، قام بتمثيل الشخصيات ممثلين يقفون لأول مرة على خشبة مسرح رسمي، وهم خريجي مدرسة الفن لهذا العام(عبد الله وفائي، تاتيانا أبو عسلي، يزن دخل الله، لميس محمد،كرم حنون، شادي درويش، ليث مغربي، غيث الأدهمي، يزن مرتجى، ياسمين الجباوي، باسل دعبول، فايز أبو الشكر، منيار الحيناني، خالد حمزة)

العرض الذي يستمر لساعتين ونصف الساعة يعالج هذه الظاهرة ضمن مضامين فردية

واجتماعية وسياسية وثقافية، ويلقي في وجه المتلقي مجموعة من الأسئلة الوجودية والايديولوجية، التي لا زالت اشكالية ومثيرة للجدل حتى يومنا هذا، فالمنتحر (سيميون سيميونوفيتش) شاب عاطل عن العمل ويعيش على حساب زوجته التي تعمل طوال النهار، يسعى سيميون في محاولة منه لكسب المال إلى التعلم على آلة البوق، إلا أنه يفشل لأنه لا يملك المال الكافي لتحقيق ذلك، تبدأ المسرحية بصراع بين الزوجين من أجل قطعة سجق، ثم تظهر فجأة فكرة الانتحار كومضة، في ذهن الزوجة، ليبدأ بعدها جار سيميون سيميونوفيتش بإنماء هذه الفكرة في رأسه، وهو كالابوشكين شخص يحمل صفة عسكرية، مهووس بالمال، تتسم حياته بأنها فضائحية بسبب كثرة علاقاته الجنسية، يجد كالابوشكين في شخص سيميون صفقة رابحة، فيبدأ بنشر خبر انتحاره ضمن الأوساط الثقافية والاجتماعية الروسية والمتاجرة بها، يأخذ المال مقابل وعود بتجيير انتحار سيميون لممثلي الفئات المختلفة من فنانين ومثقفين ورومانسيين وتجار، يرى البطل في الانتحار فكرة قابلة للتنفيذ، تضيء حياته وتشعره ببهجة نادرة، فيما يتوافد إليه رجال ونساء من مختلف انحاء روسيا ليطلبوا منه الانتحار لمصلحة الفئة أو الطبقة التي ينتمون إليها، فيفتتن سيميون بالشهرة التي حصل عليها باعتباره شخص بسيط ومهمش لا يمتلك مكانة اجتماعية، فيقبل بالانتحار والتوقيع على رسالة يكتب فيها أسباب انتحاره كما طلب منه، مرضياً الجميع.

تحمل المسرحية في مشاهدها صراعاً واضحاً بين الطبقات والايديولوجيات المختلفة، فالكل يسعى لإظهار الطبقة أو الفئة المنتمي اليها على أنها الحامل الوحيد للحقيقة والممتلكة لمفاتيح النجاة والخلاص للمجتمع الـروسي، تحدث مشادات وعـراك بين رجل الدين والمثقف والفنان والتاجر والرومانسيين الحالمين بالحب، وفي الوقت نفسه التي تبالغ هذه الشخصيات فيه بالدفاع عن أفكارها ومعتقداتها، تظهر سلوكياتها على النقيض تماماً من ذلك، فرجل الدين ليس متديناً، والمتحدث باسم المثقفين شخص محدود المعرفة، والرومانسي والفنان والتاجر، كل منهم مصاب بلوثة الفكرة، دون القدرة على مجاراتها سلوكاً وعملاً، واختار المخرج شابين لتمثيل شخصيتين نسائيتين لتوكيد هذا التناقض الداخلي الذي تعيشه الشخصيات، يكشف العرض عن مدى تشوه الإنسان الروسي في تلك المرحلة، مرحلة ما بعد الحرب، وضياعه ضمن مفاهيم فلسفية وثقافية وسياسية لا تتناسب مع طبيعة حياته ونمط معيشته، وعمق الفجوة بين السلطة والمواطن، في الوقت الذي لا ينسى فيه الكاتب شخصية الرجل «المخبر» الذي يبقى على تماس مباشر بين الشعب والسلطة، لتتضح مساحة الحرية في التعبير ككوة صغيرة لا تخرج منها رأسك حتى تعود وتدخله ثانية خوفاً من بطش الخارج.

تنتهي المسرحية بعزوف سيميون عن فكرة الانتحار بعد أن ظهر في أكثر من مشهد طارحاً أسئلة وجودية عن الموت والحياة، وطبيعة الحياة بعد القبر، موقناً في النهاية أنه يرغب في العيش أكثر من أي وقت مضى، ليس مستعداً للموت في سبيل أية فكرة كانت، أو ايديولوجيا أو شعور، يحاول الجميع منعه وإنزاله في التابوت بالرغم عنه، ويقترح البعض رميه بالرصاص إلا أنه يفلت نفسه وينهض صارخاً «عندما يقطعون رأس الدجاجة تركض في الفناء دون رأس، وأنا أريد أن أعيش حتى لو متل الدجاجة من دون رأس» في هذه الأثناء ينتحر فيديا بيتونن، وهو شخص وصف بأنه هدف سهل لفكرة الانتحار الايديولوجي، يمتلك الـدودة في داخله ويحمل كآبة من نوع ما

تنتهي المسرحية بغضب جماعي من سيميون وخروج الجميع، فيما يبقى سيميون وزوجته وحماته، في مشهد بكاء صامت ترافقه موسيقى جنائزية.

تميز العرض بتركيز شديد من قبل المخرج، على البنية الداخلية للمشهد، والعمل على خاصية الممثل وإظهار الجانب النفسي العميق للشخصيات، حركة الممثلين كانت تتميز بجمالية خاصة، فيما تنوع الأداء بين الواقعي والغروتسك.

استخدم المخرج ديكوراً بسيطاً متمثلاً بغرف تشبه أقفاص الدجاج، وكان واضحاً اعتماد الباش على قوة النص بالدرجة الأولى وكمية الدلالات والرموز التي يحملها، فصوت البوق هو انذار بالخطر وتحذير للسلطة بأن المجتمع بدأ بالتفكك والانهيار، الجريدة التي استخدمها سيميون في تعلم العزف وبصقها، دلالة على مكانة الإعلام، وبعده عن الناس، وفي مشهد المقبرة، تظهر صور الممثلين معلقة على أحد الجدران مع تاريخ موتهم، وهي ربط بصري مع جملة جاءت على لسان أحد الشخصيات «الموتى فقط يستطيعون قول ما يعجز الأحياء عن قوله».

موسم الكركدن

صرخة مكتومة لاغتصاب وطن

رشا الصالح

إن الصراخ الذي تطلقه الحناجر ماهو إلا ردة فعل دفاعية طبيعة عن حجم الألم المخبأ بين حنايا الصدور وكناية عن حجم المعاناة التي تعتري خلجات الإنسان نتيجة حيازة الظلم والقهر الممارس عليه، وما بالك إن كان هذا الوجع يعتري جسد الأوطان ويكبدها المآسي ويجترع فيها جرائم الاغتصاب للأرواح قبل الأجساد، والحجة الوحيدة هي تحكم أصابع السياسة بغاياتها الطائفية لاستعباد الأرض قبل البشر ليتحول بعده الصراخ المنادى به إلى نداءات مكتومة تستثير الإغاثة حيثما يبقى الجميع متفرجا أمام المشاهد الدامية للعيون والقلوب ليستحوذ الجبروت على سطوة جديدة من التمرد وفي إلغاء حق الغير والآخر في التعبير والحياة لوجوده كلون مختلف بعقائده وتفكيره.

هذه مقدمة لحكاية فيلم موسم الكركدن للمخرج الإيراني الكردي «بهمان قوبادي» الذي استطاع الولوج عميقاً في المآسي الإنسانية عبر فيلمه هذا وأفلامه السابقة والتي تتراوح السينما النضالية والسينما بين الواقعية الشعرية والتي تأخذ طابعا قوميا إنسانيا بدءا من (لا أحد يعرف القطط الفارسية) وصولا إلى موسم الكركدن، والتي تحدث فيها عن آلام الأكراد ومعاناتهم، متوغلا بعمق الثقافة الكردية والضيم الذي اعتراها عبر مرور السنوات بفعل أصابع السياسة وخاصة في فيلمه الأخير متضمنا موقفه السياسي الهجومي على الثورة الإيرانية ومجرياتها ليتم تصوير الفيلم في تركيا مسندا الأدوار لممثلين أتراك وايرانين أهمهم الممثل الإيراني الكبير (بهروز فوسو). الذي خرج من إيران قبل قيام الثورة فيها معتزلاً الفن السابع إلى أن قرر العودة بفيلم «موسم الكركدن» لتكون المفاجئة، جنبا إلى جنب الممثلة الايطالية (مونيكا بيلوتشي) التي استطاعت بجمالها وجرائتها الفائقة أداء دور الزوجة الإيرانية بكل براعة وخاصة في المشاهد المثيرة.

يبدأ الشريط السينمائي لموسم الكردن بإهداء المخرج «قوبادي» فيلمه إلى (فرزاد كمانغر) الذي أعدمته السلطات الإيرانية بتهمة الإخلال بالأمن القومي في العام ٢٠١٠، و(صانعي جالا) طالب المسرح في جامعة طهران الذي فقد حياته خلال مظاهرات عام ٢٠١١، وإلى كل المعتقلين السياسيين الذين ما زالوا في السجون الإيرانية. ثم يعلن بشكل صريح أنه مستند إلى حياة الشاعر والمؤلف الإيراني الكردي (صادق كمانغر) الذي اعتقل ٢٧ عاماً في سجون الجمهورية الإسلامية، بينما أخبرت الحكومة عائلته أنه مات.

قصة الفيلم تدور حول ذكريات عن قصة العاشقين تبدأ بخريف عام ٢٠١٠ مع إطلاق سراح الشاعر«ساحل» الذي أمضى قرابة الثلاثين عاماً في السجن بتهمة كتابة قصائد سياسية معادية للثورة الإسلامية، وذلك في احتفالية الشاعر بإطلاق آخر دواوينه المسمّى (الكركدن)،والذي يبحث عن زوجته (منة) وعائلته الهاربة لتركيا.

ليبدأ بعودة الفيلم بمشاهده الاستذكارية للشاعر وزوجته العاشقين ووهما في نزهة إلى احد أهم الأماكن المحببة على قلب الشاعر حيث نشاهدهما تحت أنظار حادة وحاقدة من قبل أكبر رضاي سائق سيارة الزوجة منة الذي يعمل عند والدها عقيدا مع نظام الشاه الإيراني، ناقلا مشهدية للاماكن اعتراها بعض من الضبابية التي تتراوح بين الواقع والخيال وتحمل في طياتها حجم الكابوس الذي تعرضا إليه وذلك باستذكار لا زماني للأشياء واللحظات المرافقة أقساها وأجملها لكليهما.

ينقلنا المخرج إلى مشهد الـذي يعترف به السائق «اكبر رضاي» لـ«منة» بحبه، وبعدها تخبر والدها فيوسعه ضرباً، ولكن إثر قيام الثورة الإسلامية، يتم اعتقال والد الزوجة منة بصورة انتقامية، ويتحول السائق أكبر رضاي لأحد العناصر الهامة في الحرس الثوري، والذي قرر أن يستغل مكانته السياسية في تحقيق مآربه الشخصية، ليلفّق التهمة لـ«ساحل»

في خطته ليختلي بالزوجة، ثم يسارع إلى إتهام الزوجة نفسها لمساعدة زوجها (الكردي الاسلامي) فيتم الحكم عليه بثلاثين عاماً وعلى الزوجة بخمس سنوات.

بعدها يتظاهر انه سيساعد الزوجين على اللقاء داخل السجن فهيأ لهما مكاناً ليلتقي الزوج بالزوجة عارية لكنهما مغطيا الرأس بـ«كيس» أسود، ثم يقتحم عليهما تلك الخلوة ليشعل غريزته في جسد الزوجة مغتصبا إياها، تحمل منة توأم من البنات بحالة فيها كثير من المشاعر المتناقضة والموجعة والجدلية لصور الديكتاتورية البشعة وبصراخ مكتوم تحول لكابوس يرافقه احتماليات تتجسد بصور للمعاناة لاحقة بان يكون التوأم بالفعل من صلب الشاعر ساحل مترافقة برتم من الاضطراب الروحي والنفسي والـذي تجلى عبر الموسيقى والمقاطع الشعرية التي كانت مرافقة للفيلم في مراحله اللاحقة.

وفي رحلة بحثه عن عائلته تقود «ساحل» قدماه إلى حيث تقطن زوجته ليكتشف أن البنتين المولودتين قد كبرتا وقد امتهنتا العُهر، يعتريه الصمت الموجع من رؤية البتنين فيقرر أن يبقى غريبا ويعمل كسائق سيارة فيوصل الفتاتين فيما بعد إلى مقر عملهما

لكنه تأخر في أحد المرات عن موعده لإيصال احد الشابتين حيث وجدها قد فقدت نقود زبونها، واشتبكت معه فتدخل ساحل عند وصوله بعراك بالأيدي أنجم عنه جروح أصابته وأصابت الفتاة ليقوم الجميع الفتاتين وساحل بالانتقال إلى داخل المنزل ويعيشوا جميعا حالة من السكر والثمالة التي انتهت به إلى معاشرة احد الفتاتين. وفي حالة من القهر الحسي والاختلال العاطفي بصورة ضبابية مجددا يصحو ساحل على هول ماجرى لينتقل بنا المخرج نقلة ذكية نوعية شعورية إلى حلم يقظة كرد فعل حقيقي لما جرى

فحلم أنه يقود سيارته بين قطيع من الكركدن فيصدم أحدها سعيداً بمقتله ومقررا ومصرا بداخله على الانتقام من غريمه أكبر رضاي.

فاستغل لاحقاً فرصة اختلائه في السيارة مع غريمه ليتوجه به إلى البحر مباشرة، ليغرق وهو ينظر إليه مستشفياً منتقماً بصرخات انتصار مكتومة، دعمتها حالة غرافيك مميزة استخدمها المخرج في إضافة الرمزية الفنتازية التي ترافقت مع سيل الأشعار المتدفقة والتي جعلتنا في حيرة من أمرنا إن كان ماحصل حقيقة ام حلم وذلك حين رأينا أن الكركدن الذي صدمه «ساحل» في حلمه عاد للظهور داخل الماء، كتأكيد على نشوة النصر ولرمزية الكركدن في الفيلم لهيئة الظالم والوحش المتبجح بصورة بشري.

وفي نهاية الفيلم يخرج الصمت عن صمته وتعزف النهاية أغنية رثائية مبكية للقلوب تصور كمية الالم والاختناق المرافق عبر عمر هدر بلا نفع.

وبالتالي استطاع قوبادي أن يقدم ذاكرة سينمائية فلسفية وجدلية أبعد ما تكون فقط عن حكاية معتقل والحديث عن عذاباته داخل السجن. فالمسألة تتعدى ذلك إلى ما وراء الإسقاطات الصورية والقصصية وذلك عبر اكتشافه أسباب انكسار الروح واختيار الانتقام الهادئ. بأحداث متتايلة أجاد نقلها للجمهور ليصل به إلى حالة التشكيك ببين الواقع والخيال والتصديق للمجريات بطريقة مشوقة جذابة بصريا وفكريا مستخدما موسيقى حادة معتمدا على صوت الطبيعة والشعر متفننا بقطعات المونتاج والماكس الإخراجي وفق ما تقضيه الصورة ورمزيتها.

موسم الكركدن» قصة حب مأساوية ومرثية سينمائية تغصّ برؤى شاعرية لصورة الوطن المغتصب والمكسور بأدلجة سياسية ودينية.

مادونا بيننا.. ليتها تكون

نبيل الملحم

من عته المثقفين، أنهم يكذبون.. ومن الأمثلة المثقفون يكذبون، عكس الباطونجية، الحرفيين، المزارعين، وعكس كل أولئك الذين يشتغلون بالانتاج المحسوس.. وأعني بالمحسوس.. كمشة قمح، طربيزا، وسادة، فستان عرس، لعبة صبي، مجمر وقود، أو حتى أولئك الذين يشتغلون بحجارة الجحيم، فهؤلاء لا يلتفتون كثيراً إلى (عقلها الراجح)، هؤلاء يصيغون عقلاً راجحاً بلا لغة ولا مفردات.. يصيغونه بأصابعهم، فتكون : المرأة الزارعة، الحاصدة، الأم، وحتى الفارسة بكامل معدّات الفرسان من السيف والرمح حتى درع الصدر الفولاذي وقد كان صدرها بالأمس ساقياً للحليب.

• المثقفون يكذبون في السياسة، وتطلعوا إلى خرائطهم:
- يزغردون للحروب، وحين تكون الحروب، يكون الهروب الكبير، فيحتلون الردهات والزوايا، ويصنعون من ضحايا الحروب لاهوتهم العظيم.. ويتجولون ما بين الملياردير والأمير، والتجربة السورية، ربما تكون النموذج الفاقع، ودليل من لا يحمل الدليل، ولو كان من حق الذاكرة أن تعمل كما يتوجب عليها بعد اهتزازات ما صاحب خصر «مادونا» ذاك، لتذكرنا ذاك الفيلسوف اللامع وهو يحمل حقيبة نكاته، ويتجه بها إلى صديقه المفدّى بهجت سليمان، لينشدا معاً قهقات ليل لا تفرقع الخواصر، ولكنهما معاً يفرقعان، ذلك أن الفرقعة واجب وطني، وحين تكون «الثورات»، ينتقلون إلى حفلات القبور على ضحايا القبور، وينتقلون على ظهر حنتورهم العظيم: حنتور الفلسفة، والشعر، ومنشورات الفيس بوك، وكذلك ربطات العنق وربطات الأفواه، وإذا ما اضطرتهم الظروف، فلابأس أن يتنقلوا في فنادق المؤتمرات.. ورشات العمل.. موائد التعارف بملابس الليدي غاغا، عراة، بلا ربطات عنق ولا حتى أعناق.

• المثقفون يكذبون.. و:
ذات يوم وصفهم العفيف الخضر بـ: «الكلاب التي تنبح ولا تعضّ».
وبالتأكيد، سيأتي من يعلّق على كلامي هذا بالقول:
- التعميم لغة الحمقى.
ولن أناقش في صحة مثل هذا الاتهام، فالتعميم لغة الحمقى بلا قيد ولا شرط، ومع أنه يطيب لي أن أكون من الحمقى، غير أن ثمة ما ينغّص حماقتي ويجعلني عاقلاً فيما أقول، ذلك أنني بتّ مرغماً على التعريف بما أقصده بمصطلح مثقف.
- أعني بالمثقف، تلك الفئة التي اعتقدت أنها امتلكت حق المعرفة، واحتكرته، وأظن أن العفيف اعتقد بما أعتقد، ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان ماركسياً ذات يوم، وتروتسكياً في يوم لاحق، ومحاوراً في وجود الله من عدمه في باقي الأيام، والثلاثة:
- ماركس.. تروتسكي.. الله.. ثلاثتهم، صنّاع أفكار، لا باطونجية، ولا ترزية، ولاصنّاع طربيزات، وكل الفارق بينهم وبين المثقفين أنهم:
- الله، كتب الأروع: «فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر»، وهذا إقرار ضمني بأنه لم يُحل لذاته الإلهية احتكار المعرفة، الخيار، القرار.
- ماركس: حكى بالدياليكتيك، وما دام دياليكتيكياً، فهو نفي النفي، ما يعني أنه نفى نفسه عن احتكار المعرفة، وياله من رجل بالغ التواضع والزهد.
- أما الثالث، فقد مات منفيّاً في منفاه، ما يعني أنه لم يكن من شركاء فنادق النجوم.. أو من محتفلي ولائم الجثث والأموات.

المثقفون يكذبون، حين يتحوّل الانتاج الثقافي إلى «سوق»، وليس أيّ سوق.. سوق ليس من زبائنه القرّاء.. سوق (زبانيّة) لا سوق زبون، والفارق شاسع بين من يلبي طلب زبون، وبين أن يتحول إلى زبانية لزبون، وهؤلاء الكذابون، وأعني المثقفين، ما زالت أصابعهم على السلاح.. سلاح الحضّ على السلاح، حتى انتهت البلاد، واندثر العباد، وباتت المقابر تضج بالأموات، وحتى:
- بات على الأموات البحث عن مدافن خارج القبور.

المثقفون يكذبون في الغرام.. في السياسة.. في الحرب، إدارة وتنظيراً.

و... هم الرابحون، وهل تعلّم سيّدي القارئ، أن أجور كتابة زاوية مثل زاويتي هذه تساوي بعائدها المالي، منتوج خمس شجرات زيتون.. اكتبها بدقائق خمسة، وتكتبها الزيتونة ما بعد سقاية ورعاية وحبّل وولادة بـ(١٥) عام؟
- رابحون.. مهنتهم هزّ الرأس.. ليتها كانت هزّ البطن. لتكون:
- مادونا بيننا.

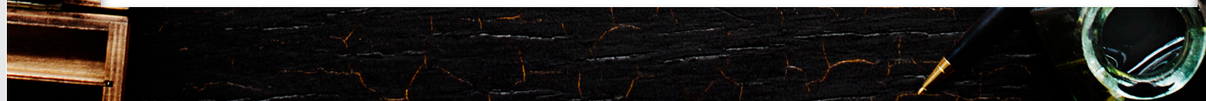

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

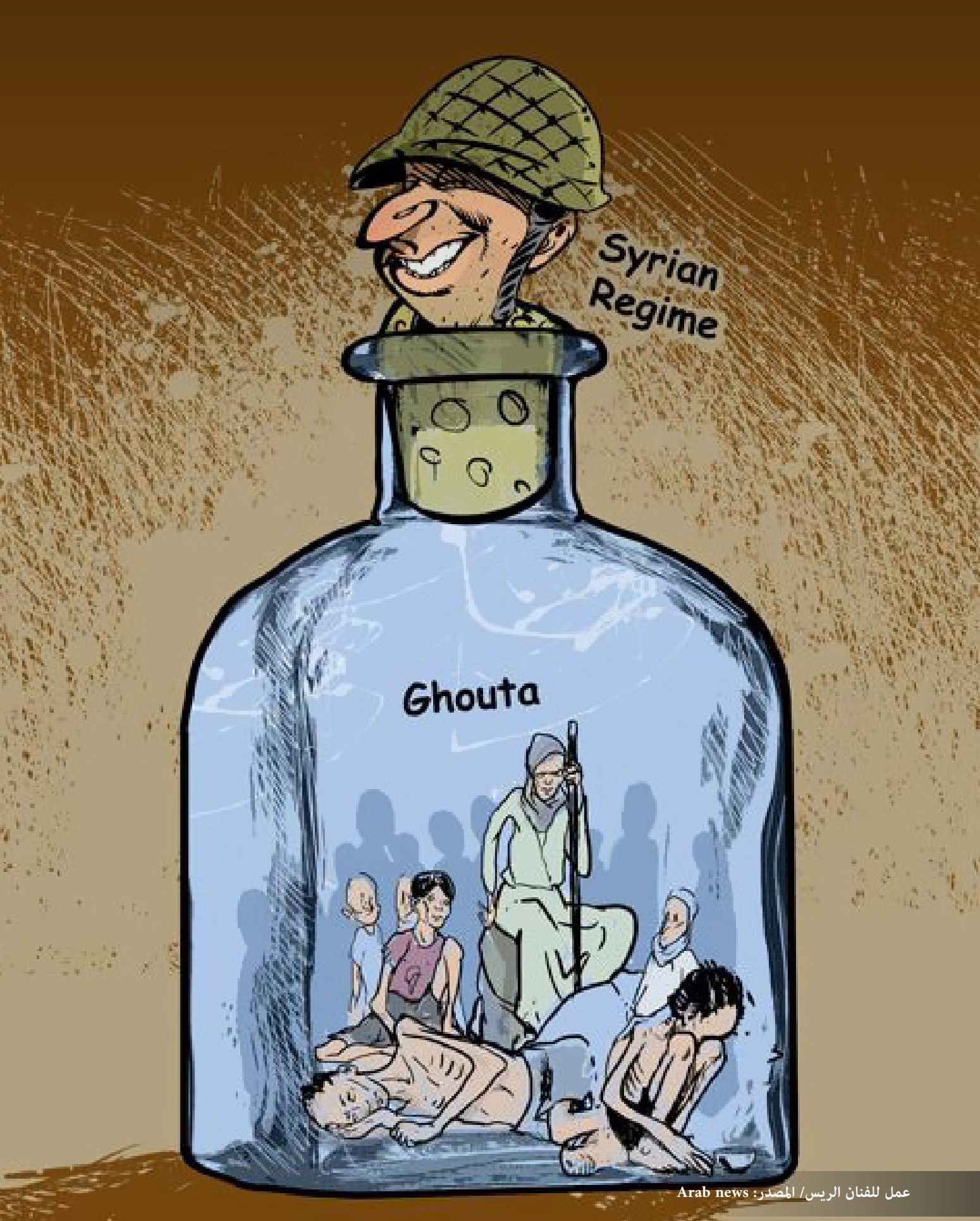

عمل للفنان الريس/ المصدر: Arab news